الفصل الثالث
الاستكبار والاستغلال الإمبريالي

الفصل الثالث

الاستكبار والاستغلال الإمبريالي

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾

[الإسراء: ١٦].

(٢٥) استكبار الفساد والاستغلال الإمبريالي :

إن الاستبداد والبغي والطغيان هو أشد صور التدهور في المجتمع البشري، ذلك أنه منبع كثير من أسباب الفساد، وموضوعنا الآن هو أسوأ صورة من الفساد الذي يصبح فيه «البغي» و«الاستكبار» وسيلة للسيطرة العالمية واستغلال الشعوب الناشئة . . .

❋ ❋ ❋

إن الفساد إذا بقي محصوراً في دائرة محلية أو مجتمع معين، يكون أثره محدوداً في نطاق هذه الدائرة المحلية أو القومية، أما الصورة التي وصلنا لها في العصر الحاضر فإنها أخطر من ذلك، لأن آثارها المدمرة يريدون لها أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم . . .

إن الشعوب المستضعفة في الماضي كانت تقاوم أساليب الطغيان السياسي والاستغلال المالي لثرواتها ومواردها الذي تمارسه الإمبرياليات المتعاقبة، لكن طغيان الدكتاتوريات الماركسية أضاف لذلك باباً جديداً للفساد، هو فرض ما يسمونه الإلحاد العلمي كوسيلة «لتحرير الأفراد» من الالتزامات الدينية وإخضاعهم كلية لسيطرة النظم الحاكمة التي لا تلتزم بأي قيد ديني أو شرعي، ولا تحترم أي عقيدة إلهية .

في فترة الحرب الباردة بين الإمبريالية الغربية والإمبراطورية السوفييتية الماركسية كانت الديمقراطيات الشعبية التي ترفع شعارات الاشتراكية، تدعي أن نظمها هي الديمقراطية «الحقيقية»، كما تدعي أن الديمقراطيات الغربية الرأسمالية في ـ نظرها ـ مجرد نظام شكلي يتخذ شعارات الديمقراطية واجهة لاحتكار الرأسمالية السلطة والمال .

❋ ❋ ❋

أما في نظرنا فقد كانت الديمقراطيات الشرقية والغربية واجهتين لعملة واحدة هي تحويل الديمقراطية إلى اللادينية أو العلمانية، كل ما هنالك أن دكتاتورية البروليتاريا سموها «ديمقراطية شعبية» وجعلوها مبرراً لاحتكار السلطة باسم العمال، وإبادة كل من يعارضهم بحجة أنه عدو للشعب، والآن نرى الديمقراطيات الرأسمالية تستغل شعار الليبرالية لاستبعاد العقائد الدينية والقيم الأخلاقية من المجتمع بزعم أن الليبرالية تعني إطلاق الحرية للأهواء وهذه الحريات «الديمقراطية» المزعومة يستفيد منها «بل يحتكرها» الأغنياء الرأسماليون كما يحتكرون السلطة والمال في المجتمع، ويديرون مؤسسات اللهو والفسق والفساد وهذا الاحتكار يمكنهم من استغلال المستضعفين والاستبداد بهم وقد زاد بغيهم بعد انهيار الكتلة الشيوعية التي كانت تنافسهم على أسباب السيطرة العالمية فاستغلوا سيطرتهم على النظام العالمي الجديد الذي يواصل استخدام شعارات الديمقراطية والليبرالية ويجعلها باباً واسعاً ليجعل الفساد عالمياً مفروضاً على الشعوب.

في بلادنا نرى أعداءنا يقاومون الدعوة لسيادة مبادئ الشريعة، ليدفعوا مجتمعاتنا إلى الانحلال والفساد الذي يعتبرونه ليبرالية وديمقراطية تبيح اللواط والسحاق والشذوذ الجنسي والزنى في بلادهم، والاستغلال، فضلاً عن الربا، وغير ذلك مما تحرمه عقيدتنا وشريعتنا، وإذا كانوا هم يمارسون ذلك الآن في بلادهم، فقد تستطيع مجتمعاتهم مقاومة هذا الفساد أو التعايش معه فترة ما ـ لن تطول ـ ولكن مجتمعنا لا يقبلها ولا يتحملها لأن هذه الليبرالية الانحلالية الفاسدة، لا تقف عند حد إبعاد الأخلاق والقيم الدينية الثابتة من مجال الحكم والسياسة بل تجاوزت ذلك إلى إبعادها من المجال الاجتماعي والسلوك الفردي ذاته، فأصبح المجتمع الديمقراطي الليبرالي عندهم يعطي الغرائز الحيوانية لدى الأفراد حرية تبيح الزنا والفسق واللواط، بل تجعل هذه المحرمات حقوقاً ديمقراطية أو ليبرالية اجتماعية.

❋❋❋

ولكي يرى القارئ نموذجاً لهذه الليبرالية الرأسمالية الأوربية، نذكره بأن إحدى المجلات المصرية «مجلة أكتوبر» في العدد (٦٦٦) بتاريخ «٣٠ يوليو ١٩٨٩،

نشرت ما بعث به مراسلها من «كوبنهاجن» عاصمة الدنمارك ، فقد وافق البرلمان على قانون جديد يبيح الزواج المدني بين الشواذ جنسيا !! وبهذا أصبحت الدنمارك أول دولة من دول السوق الأوربية المشتركة تقنن الزواج رسميا بين الشواذ جنسيا !! القانون الذي يبيح زواج الأشخاص من نفس الجنس ينص على أنه من حق هؤلاء الشواذ أن يتزوجوا ، وأن يعيشوا معا في حرية كاملة في مساكن ومناطق خاصة بهم ، كما يمنح هذا القانون زواج الشواذ ذات الحماية القانونية التي يمنحها ويكفلها لزواج الأسوياء ، فيما يتعلق بالملكية الخاصة والحقوق المشتركة في النفقة والفوائد الاجتماعية والضرائب والوراثة والطلاق !!!

ووفقا لهذا القانون الجديد يصبح من حق الشواذ عقد احتفال زواجهم في مقر بلدية المدن الدنماركية ، ولكن القانون لا يبيح لأزواج الشواذ تبني الأطفال !! ويسري هذا القانون داخل الدنمارك على الشواذ من الأجانب بشرط أن يكون أحد طرفي الزواج شاذا من الدنمارك ، أو يقيم فيها بصفة دائمة .

❋❋❋

وقالت (إيفابور جنسن) المتحدثة باسم رئيس بلدية «كوبنهاجن» لوكالة «فرانس برس» ، إنه عقد يوم الأحد قران عشرة لواطيين بينهم «قس» وعالم «نفسي» . .

واقترح أسقف كوبنهاجن (أولى بيرتلسن) في صحيفة «برلينفسكي تبدندى» المحافظة أن تدير الكنيسة (اللوثرية) طقوساً لمباركة اللواطين والسحاقيات الذين تزوجوا مدنياً . . .

❋❋❋

إنهم باسم (الديمقراطية الزائفة) يحرمون دعاة الإسلام من حقهم الإنساني في التعبير عن آرائهم والدفاع ضد الهجمات الموجهة لهم ، ويمنعون التيار الإسلامي من حقه في إصدار الصحف وتكوين الجماعات والهيئات والترشيح للانتخابات في الوقت الذي يطلقون فيه الحرية لمن يهاجمون الإسلام في بلادنا ، كما أن الديمقراطيات الكبرى التي تشجعهم وتؤيدهم تعطي لدعاة الشذوذ الجنسي والعري

والفسق واللواط كل هذه الحقوق الديمقراطية تحت شعارات زائفة من الليبرالية والديمقراطية أو العصرية أو التنوير، أو ما إلى ذلك من أنواع الغش والتزييف .

❋ ❋ ❋

هذه هي الديمقراطية التي يرفع شعارها أحزاب ورؤساء وسياسيون وفلاسفة وأدباء علمانيون عندنا، ويصرون على أنها لا تسمح للهيئات الإسلامية بحرية إنشاء أحزاب على أساس إسلامي أو حرية إصدار الصحف التي تعبر عن التيار الإسلامي، أو حرية التجمع بل حرية المساجد ذاتها، أكثر من ذلك فهم يريدون أن تخضع شعوبنا للقوى الإمبريالية والاستعمارية التي تؤيد هذا الاتجاه؛ لأنها تريد استغلال ثرواتنا واستعباد شعوبنا، ويريدون أن تسير شعوبنا في خطا الديمقراطية الأوربية التي أباحت الزنا واللواط، بل أعطت الشواذ الحق في أن يتزوج الرجال برجال مثلهم، والنساء بنساء مثلهن؛ لأن هذا في مذهبهم الديمقراطي هو من الحريات الشخصية الخاصة، في حين أن ديمقراطيتهم الليبرالية لا تتسع لعقيدة الإسلام وشريعته، ويدعون أن الإسلام والإيمان بالله وشريعته لا يدخل ضمن الحريات الديمقراطية في نظرهم لمجرد أنه يفرض قيوداً على ما يفعلونه من بغي وفساد وطغيان وغدر وفساد في الأرض .

❋ ❋ ❋

يؤسفنا أن الذي يساعد الحكام والقوى الأجنبية في هذا البغي والطغيان، هو جوقة من المنافقين والكتاب والأعوان في مجتمعنا، يدربون على مهاجمة عقيدتنا وشريعتنا ويتغنون في كل مناسبة بالإشادة بما حققته المجتمعات المعادية من تقدم وتفوق ويرون أن إسلامنا لابد من الابتعاد عنه لكي نلحق بسادتهم الأوروبيين وننـدمج في مجتمعهم العصري العلماني الذي سمحت له المسيحية أن يعطي ما لقيصر لقيصر، حتى ولو كان قيصر حاكماً طاغياً مستبداً أو عميلاً للقوى الأجنبية ومتواطئا مع أعدائنا . .

إنهم يدعوننا لكي ننسى أن شريعة الله تفرض علينا مقاومة المستبد مهما تكن قوته وسيطرته، ومهما تكن القوى الأجنبية التي تشجعه وتساعده .

❋ ❋ ❋

ومن الأساليب التي يستخدمها المهاجمون لشريعتنا ومبادئها، إنهم لا يكتفون بهجومهم على جماهير شعوبنا محتجين بما يجدونه في مجتمعنا من عيوب أو انحرافات يتخذونها مبرراً للهجوم على مقوماتنا العقيدية الإسلامية، مع أن الشعوب تتفاوت في مدى التزامها بالمبادئ التي تدين بها، وغالباً ما يكون خروجها عنها راجعاً لظروف خارجة عن إرادتها أو لسيطرة أجنبية مفروضة عليها، أو لعيوب موروثة في مجتمعها، ولكنه ليس عيباً في المبادئ طالما أنها لم تطبق تطبيقاً صحيحاً، وبداية هذه الدراسة أنه يجب التفرقة بين واقع مجتمعاتنا وبين قيم الإسلام وعقائده ومبادئ شريعته، وأن خروج الواقع عن الالتزام بالمبادئ سببه عوامل تاريخية واجتماعية موروثة من عصور الجاهلية قبل الإسلام، أضيفت إليها في العصر الحديث عوامل أخرى أهمها سيطرة القوى الأجنبية وأعوانها.

❋ ❋ ❋

إن اتهام مجتمعنا بالتخلف هو الحجة ذاتها التي كان الاستعمار الأجنبي يبرر بها عدوانه على أوطاننا واحتلاله لبلادنا، وحرمان شعوبنا من استقلالها وحقها في تقرير مصيرها بل ما زال عدونا يدعي أنهم لا يستحقون الاعتراف لهم بحقوق إنسانية أو ديمقراطية ونخشى أن بعض المستبدين من حكامنا يرددون نفس الحجة، ويبررون بها ما يريده سادتهم عملاء الاستكبار العالمي من تعطيل نتائج الانتخابات الحرة (في الجزائر وتركيا وغيرها)، ويرفضون الاعتراف بالأحزاب التي اختارتها الأغلبية في انتخابات حرة، زاعمين أن هذه الأغلبية قد «أخطأت» وأنهم مكلفون بتصحيح هذا (الخطأ) والذي كلفهم بذلك هو القوى الأجنبية التي تعطيهم المساعدات المالية والعسكرية، لا حبا فيهم، ولكن ليضمنوا لهذه القوى استمرار سيطرتها على ثرواتنا وسياستنا وثقافتنا.

❋ ❋ ❋

لن تنجح هذه الفتنة في إبادة الأغلبية المسلمة، ولكنها بلا شك قد نجحت في هدم نظرية الديمقراطية بإفراغها من جوهرها الذي هو مبدأ حكم الأغلبية، وتحويلها إلى أداة لإبادة الأغلبية أو إقصائها عن السلطة، ودفعت البعض إلى اعتبارها تعبيرا عن العداء للإسلام وشعوبه.

❋ ❋ ❋

كان المستعمرون من قبل يستخدمون احتلالهم وجيوشهم لإقصاء (الأهالي) عن السلطة، وهم الآن سعداء أنهم يجدون من مواطنينا من يقوم بذلك نيابة عنهم، فهم يسارعون له بالمساعدات والقروض والسلاح والتأييد السياسي والدعم الإعلامي، يظنون بذلك أنهم يبرئون أنفسهم، لكن شعوبنا لا يجوز أن تبرئهم، وقد كانت تقاوم العدوان الأجنبي السافر من قبل في عهد الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي كان يسميهم (الأهالي)، والآن يسميهم (أصوليين)! وسوف تواصل مقاومتها له، ولو كان متستراً وراء حكام (وطنيين).

❋❋❋

لا شك في أن من يريد إصلاح مجتمعاتنا، أو يعالج عيوبها، عليه أن يجابه أسباب الخلل والفساد الناجم عن انحرافها عن مبادئ شريعتنا ويقاومها، وأن يسعى لكي يصحح مسار شعوبنا لكي تستقيم على النهج الذي تفرضه أصول عقيدتها وشريعتها.

❋❋❋

(٢٦) دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية الليبرالية :

إن الإمبريالية التي تتباهي بالديمقراطية الليبرالية ترفع شعارات لا دينية، وتطلق العنان للأهواء التي تفسد المجتمع، وتشغل الأفراد والجماعات بذلك عن المشاركة الجدية في الرقابة على الحكومات الرأسمالية المحتكرة للسلطة . .

إن الطوائف الرأسمالية هي التي تفرض سيطرتها بواسطة المال الذي هو مفتاح النفوذ والسلطة في المجتمع الديمقراطي، وتحتكرها باسم الليبرالية أما المستضعفون والكادحون والفقراء فهم يوهمونهم بأنهم يمارسون الحرية أيضاً، لكنها في الواقع حرية البؤس والفقر لأنها محدودة في نطاق إمكاناتهم المالية والاجتماعية البائسة فكلما كان الشخص معدماً فإن القول بأنه يتمتع بالحرية لغو؛ لأنها حرية شكلية وليست حرية حقيقية إنها حريته في أن يموت جوعاً أو يستسلم لمن يقدم له وسيلة العيش الذليل وهو الرأسمالي الذي يملك السيطرة الفعلية في المجتمع سواء في الداخل أو على المستوى العالمي.

كان الماركسيون يدعون أن الليبرالية الغربية ليست إلا واجهة لسيطرة الرأسماليين الأقوياء، أما الاشتراكية فهي تعطي العمال والكادحين حق إبادة معارضيهم، وهي تطبق مبدأ القوة؛ لأن القوة في نظرهم هي القوة العددية للبروليتاريا في عصر الآلة والصناعة الحديثة التي جعلت العمال هم الأغلبية العددية، وهم الشعب في نظرهم، وكل من سواهم برجوازيون أعداء الشعب الذين يجب إبادتهم بواسطة دكتاتورية العمال.

❋❋❋

فالديمقراطيات الشرقية والغربية كلها قامت على أساس مبدأ القوة، وسيطرة الأقوياء، ثم إنهما في الواقع وجهان للديمقراطية اليونانية اللادينية، **فكلاهما لا ديني أو علماني** لا يعترف بوجود عقائد دينية ولا شريعة إلهية يلتزم الفرد والدولة كلاهما بما تفرضه من أصول وقيود وحدود، نتج عن ذلك عملياً أنه بمجرد انهيار النظم الماركسية أصبح كثير من دعاتها وأصحابها في بلادنا عملاء وأعواناً للرأسمالية الغربية التي كانوا يحاربونها ويسرفون في اتهامها، بل كانوا يذكرون أن التقدم الإنساني لا يتم إلا بالقضاء عليها، الآن نراهم في بلادنا أكبر المخططين والمنفذين لخطط النظم الغربية الإمبريالية من أجل استعباد جماهير شعوبنا المؤمنة المستضعفة واستغلالها، بل إنهم يقومون بالدور الأول في توجيههم نحو القضاء على القيم الأصيلة لتلك الشعوب وإبادتها كلما أمكن ذلك، إن هذا التحالف بين ماركسيي الأمس والغربيين الليبراليين تحت شعار الديمقراطية واضح عملياً في الهجوم على شعب البوسنة لإذلاله واستعباده، بل وإبادته إن استطاعوا، لمجرد أنه شعب متمسك بإسلامه.

❋❋❋

من الواضح أن كل من رفع شعار الديمقراطية الآن يقصد بذلك الليبرالية التي تعتبر (العلمانية) من أسسها، ويتخذونها مبرراً للادينية والإلحاد، بل ووسيلة للقضاء على الأديان والعقائد وجميع القيم الاجتماعية التي تفرض قيوداً دينية أو أخلاقية أو شرعية على الأقوياء الذين يتحكمون في مصير الشعوب، سواء شعوبهم ذاتها أو الشعوب الأخرى المستضعفة . .

إنهم يوهمون المستضعفين الفقراء بأن (الليبرالية) تعطيهم ما تعطي المستكبرين من نصيب في حرية الفساد الاجتماعي، في صورة الانحرافات الخلقية والخمور والجنس وما إلى ذلك من زنا وشذوذ وانفلات لا حدود له من شرع ولا دين ولا أخلاق ولكن في حدود إمكاناتهم المالية الضئيلة، وهم بذلك يشغلونهم عن حقهم في ممارسة السلطة أو الرقابة عليها بل إنهم يجعلون احتكارهم للسلطة وسيلة لإفساد المحكومين سواء في داخل شعوبهم أو الشعوب الأخرى، فالليبرالية تغري الأفراد جميعاً بالفساد، لكن المستكبرين هم أكبر المستفيدين منها؛ لأنهم يمارسون حرية كاملة للفساد وللإفساد ولو اقتضى لذلك استخدام جميع السلطات التي يحتكرونها على المستوى الداخلي أو العالمي فنحن الآن في عصر دكتاتورية (الليبرالية) وسيطرتها العالمية بعد أن قضت على دكتاتورية (البروليتاريا) لتمارس ما هو أسوأ منها عملياً وإن لم يكن نظرياً.

(٢٧) الإمبريالية ظاهرة اقتصادية :

إن إمبريالية الرأسمالية ترفع شعار «الليبرالية» لأنها أحسن قناع تخفي وراءه مطامعها التي تتلخص في نهب ثروات الأمم المستضعفة، فالاستعمار ليس إلاَّ مشروعاً لاستخدام القوة التي تتمتع بها الدول الكبرى، لنهب ثروات الشعوب الأقل منها قوة، فهو ظاهرة اقتصادية، وليس مجرد ظاهرة سياسية أو دولية.

عرفت البروفيسور (جاك بيرك) المستشرق الفرنسي، لأول مرة في الجزائر عام ١٩٦٣م، ثم لقيته مرة ثانية بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٨م، ورافقته في رحلة علمية إلى مدن «وادي الدواسر» التي تبعد عن الرياض جنوباً ما يزيد على ستمائة كيلو متر، وكانت رحلة ممتعة سعدت بالحديث فيها معه يومين كاملين ذهاباً وإياباً، وكان هدفه علمياً بحتاً، فقد طلب من وزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي يماني آنذاك أن يرتب له هذه الزيارة لتلك المنطقة؛ لأنه عرف من قراءاته أن فيها الأماكن التي عاش فيها الشاعر الجاهلي «امرؤ القيس»، وأشار في معلقته الشهيرة إلى بعضها وخاصة ذلك البيت المشهور :

قِفَا نبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد قال لي: إنه علم أن هذه الأماكن مازالت موجودة قرب ذلك الوادي، وإن كانت أسماؤها قد حرفت أو حورت، وأنه يريد استكشافها، ولم يكن هذا الموضوع هو الذي يهمني، ولكني قرأت له كتاباً بالفرنسية عن تاريخ (مصر)، وكانت لي عليه ملاحظات أردت أن أناقشه فيها، فكان رده صريحاً، إذ قال لي إن بعض (الاشتراكيين المصريين) عرضوا عليه أن يعد كتاباً عن (عبد الناصر)، وفهم أن المقصود منه هو الدعاية للنظام (الناصري) فاشترط أن يتاح له الإقامة بمصر فترات عديدة، وألا يكون الكتاب لشخص معين، بل يعرض تاريخ مصر كله من عهد الفراعنة، وأنه أعد هذا الجزء الأول عن مصر الفرعونية ثم اكتفى به، واعتذر عن إتمامه؛ لأنه لم يكن متحمساً لكي يجعل من كتابه أداة للدعاية للنظام (الناصري)، الذي لم يكن في نظره اشتراكياً حقيقياً، ولو كان يرفع شعارات اشتراكية.

لقد قال لي الأستاذ (بيرك) إن أحد كبار الصحفيين اليساريين كلفوا بمرافقته ومعاونته، كان يغالي في الإشادة بالاتجاه الاشتراكي للنظام بصورة لا يوافق هو عليها وأنه في إحدى المناسبات وقف ذلك الصحافي الشهير خطيباً، فذكر الاستعمار الروماني والأوروبي، وأشار إلى ما سماه «الاستعمار العثماني» وقال إني قمت بعده ورددت عليه مستنكراً، لأنه لا يصح مطلقاً وصف الاحتلال العثماني لمصر بأنه كان استعماراً؛ لأن (تركيا) لم تكن قوة اقتصادية استعمارية توسعية، بقصد نهب ثروات الشعوب التي سيطرت عليها الدولة (العثمانية) إن الأتراك كانوا جزءاً من العالم الإسلامي وكانوا شعباً من شعوبه وكانت لهم قوة عسكرية وعصبية استغلوها للاستيلاء على السلطة في الدولة الإسلامية الكبرى ونقلوا (الخلافة) من بغداد ودمشق إلى استنبول فهو تغيير في مركز السلطة في الدولة الإسلامية الكبرى، بعد أن قويت العصبية التركية وتغلبت على العباسيين، الذين تغلبوا من قبل على الأمويين فالعثمانيون مثل العباسيين والأمويين، لا يصح وصفهم بأنهم استعماريون حتى ولو قلنا إنهم كانوا مستبدين، إن تركيا لم تكن متفوقة صناعياً ولم تكن صناعتها في حاجة للمواد الأولية، ولا للأسواق لتصريف الفائض مما تنتجه الآلات في مصانعها، إن الاستعمار مشروع اقتصادي حديث ناتج عن الثورة الصناعية لصالح الدول المتقدمة صناعياً واقتصاديا لتصريف منتجاتها وتوفير المواد الأولوية لصناعتها، كما

كان الحال بالنسبة للدول الأوربية الاستعمارية ومنها بلادي فرنسا، التي كان هدف استيلائها على الأقطار الآسيوية والإفريقية هو الحصول على المواد الأولية، وتأمين طريق الوصول لها، وتحويلها إلى أسواق لبضائعها.

إن الاستعمار ظاهرة اقتصادية تعبر عن قيام الدول الكبرى باحتلال بعض الأقاليم بقصد الاستيلاء على ثرواتها ونهب المواد الأولية منها لصالح صناعاتها المتقدمة وجعلها سوقا لبيع الفائض من منتجاتها الذي توفره تلك المصانع بثمن مغالى فيه، أو تأمين الطريق اللازم للوصول إلى تلك الأقطار، وتأمين نقل المواد الأولية منها، ونقل المصنوعات الأوروبية لبيعها فيها بعد ذلك بأسعار مغالى فيها، إن نتيجته الحتمية هي استغلال تلك البلاد وإفقار شعوبها بسبب تمكن الدول الكبرى من الحصول على المواد الأولية بدون ثمن أو بسعر زهيد، وبيعها لمنتجاتها المصنوعة بثمن مرتفع مغالى فيه . . هذا هو الاستعمار.

وقال لي - فيما بعد - إن هذا ما زال هدف الدول الكبرى في عهد الاستعمار الجديد بعد أن انتهي عهد الاحتلال العسكري والحكم المباشر؛ لأن تكلفته أكثر مما يلزمهم من أجل فرض السيطرة والاستغلال بواسطة النفوذ «الاقتصادي» و«السياسي» و«الثقافي» بعد منح الاستقلال لهذه الأقطار الصغيرة، التي لا يمكن أن تعيش إلا تابعة لاقتصاد الدول الكبرى ومعتمدة عليها، فالتبعية الاقتصادية والسياسية مازالت مفروضة بعد الاستقلال. .

الإمبريالية إذن من الناحية العملية هي الوسائل التي تمكن الدول الغنية من زيادة غناها وترفها على حساب الشعوب المستضعفة التي تزداد فقراً في حين تزداد الدول الكبرى غنى وترفاً.

ومازالت هذه الظاهرة مستمرة، بل إن آثارها تزداد كل يوم بسبب ما وفره لها تقدم العلوم والاختراعات والتكنولوجيا من أسباب تمكنها من إخضاع الشعوب المستغلة بدون احتلالها، وتمكنها من استغلال ثرواتها وزيادة «فقر» شعوبها بواسطة حكام من أبنائها !!

إن الدول الغنية التي تصف نفسها بأنها «متقدمة» أو متفوقة حضارياً ومادياً تعلم أن زيادة غناها يمكنها من زيادة حاجة الشعوب الأخرى لها وزيادة فقر شعوبها.

ولقد كانت الدول الاستعمارية في عهد الاستعمار التقليدي متنافسة ومتصارعة وتقع بينها حروب قاسية بسبب هذا التنافس بينهما وهي حروب قاست منها شعوبها، وتحملت آلاما وخسائر فادحة، ويكفي أن نذكر ما يسمى بالحرب العالمية الأولى والثانية وأنها في الواقع كانت بسبب التنافس بين الدول الكبرى، وسعي كل منها لاحتكار السيطرة العالمية.

الآن نرى كثيرين يعتقدون أن (الولايات المتحدة الأمريكية) حققت هدفها في الانفراد بالسيطرة العالمية، وأنها تستغلها لزيادة ثرواتها واستغلال الأقاليم الأخرى وإفقارها وهي تسعى لإقناع الدول الكبرى الأخرى بأن تقنع بما تسمح لها به من مزايا، بشرط ألا تزاحمها في الجلوس على قمة (النظام العالمي) . . وسوف نرى إلى أي حد تنجح في ذلك.

على العموم فالدول الكبرى مهما اختلفت فيما بينها أو اصطدمت مصالحها إلا أن هدفها واحد هو التنافس في الاستيلاء على ثروات الآخرين، ولو اقتضى ذلك زيادة فقرهم أو استعبادهم وإبادتهم.

إن فقر الشعوب المستضعفة نتيجة حتمية لنمو ثروات الدول الكبرى، هذه هي الإمبريالية العصرية.

هذا هو ما تذكرته من حواري مع الأستاذ «جاك بيرك»، وكل ما رأيناه بعد ذلك يؤيده ويؤكده.

❋❋❋

(٢٨) شيطان الآلة والتكنولوجيا :

مازلت أذكر ما قرأته ـ وأنا طالب شاب ـ من هجوم على الآلات الذي شنه أكبر فلاسفة العصر الحديث، وهما تولستوي الروسي، وغاندي (الهندي) فكلاهما اعتبر الآلة شيطانا وعدوا للإنسانية، وكلاهما كان يحذر من آثارها المدمرة على المجتمعات الإنسانية.

لقد فهمت في ذلك الوقت أن الضرر الأكبر الذي يخشونه من استعمال الآلات في الصناعة الكبرى هو إلقاء ملايين من العمال في مستنقعات الفقر والبؤس بسبب البطالة التي يواجهونها، وقاست منها الشعوب في البلاد الصناعية ذاتها ومازالت حتى الآن.

لقد كان خطر البطالة، ومازال من أهم مساوئ عصر الآلات الحديثة، لكن صيحات الفلاسفة لم توقف تسابق الأمم الكبرى في استخدام الآلات وتطويرها، وقد زاد أثرها أضعافاً مضاعفة بسبب تطور التكنولوجيا بسرعة مذهلة أوصلتنا إلى عصر الفضاء.

ولكن لم يقف خطر الآلة والتكنولوجيا عند حد نشر البطالة التي أصبحت من أهم ما تقاسيه المجتمعات الغنية والفقيرة على السواء، بل ظهرت لها نتائج أخرى لا تقل خطراً على المجتمعات البشرية.

ومن أهم تلك النتائج اتساع الفجوة بين ما توصلت إليه الأمم الكبرى من ثراء وغنى، وما انحدرت إليه الشعوب المستذلة المستضعفة من بؤس وفقر.

يكفي نموذجاً لذلك، أن نذكر ما كانت عليه الجزائر من غنى ونعمة قبل العدوان الفرنسي عليها، لدرجة أنها كانت تدين فرنسا بثمن القمح الذي صدرته لها، ولكن الحكومة الفرنسية تعمدت أن تتلكأ في سداد الدين وفضلت بدلاً من سداد الدين أن تنفق هذا المال في صنع المدافع، وإعداد الحملة العسكرية لغزو تلك البلاد ونهب ثرواتها، وضاق صبر (الداي) حاكم الجزائر لهذه المماطلة التي لم يعرف لها مبرراً ولا سبباً، وعاتب القنصل الفرنسي الذي تولى الصفقات التجارية فاستفزه ذلك الاستعماري بعبارات مثيرة، فقذف مروحة كانت بيده في وجهه، وكانت ضربة المروحة هذه هي الحجة التافهة التي أعلنت الحكومة الفرنسية أنها إهانة بررت بها هجومها على الجزائر. وما زال مؤرخوها يكررون ذلك، رغم أنهم يعرفون أن الهجوم كان مقرراً من قبل. وأن الحملة أعدتها قبل ذلك بمدة طويلة لغزو الجزائر، لتأخذ القمح بدون ثمن أو بثمن أقل مما كانت تدفعه من قبل، ولم تقتنع بذلك بل أبادت زراعة القمح في الجزائر بعد احتلالها وقضت على زراعته فأصبحت الجزائر وجميع أقطار إفريقيا الشمالية تستورده من فرنسا حتى اليوم، بعد أن توسعت الدول

الاستعمارية في الاعتماد على الآلات في الزراعة مما أدى إلى وجود فائض لديها من المحصولات الزراعية، بل والمواشي ومنتجات الألبان .

❋ ❋ ❋

كان صديقي المرحوم محمد خيضر الزعيم الجزائري يقول لي :

لقد نتج عن احتلال فرنسا للجزائر وحكمها المباشر لها ما يزيد عن مائة وثلاثين عاما، أن حولت أرض الجزائر الزراعية من إنتاج القمح لغذاء الشعب الجزائري إلى مزارع للأعناب التي يعصرها المستعمرون الفرنسيون الذين استولوا على تلك الأراضي ويحولونها إلى نبيذ، ما زالت فرنسا حتى اليوم تستخدمه لتصنيع الشمبانيا والأنبذة والخمور التي يتمتع بها المترفون في فرنسا، غيرهم من المترفين في جميع أنحاء العالم .

❋ ❋ ❋

أصبح الشعب الجزائري حتى الآن يعتمد على ما يستورده من فائض الإنتاج الزراعي وخاصة القمح واللحوم من فرنسا مقابل النبيذ الذي تستورده من شمال إفريقيا لصناعة الخمور، والذي تحتكر استيراده، وتستطيع أن تضغط على أي حكومة وطنية في الجزائر بعد الاستقلال بمجرد تهديدها بعدم استيراد النبيذ أو عدم توريد القمح لها، ومثل هذا ما زال يحدث في تونس، وبلاد أخرى .

إن الذي مكن فرنسا من احتلال الجزائر هو صناعة السلاح، وخاصة المدافع التي استغلتها لاحتلال الجزائر، ولكن التفوق الفرنسي الاقتصادي الناتج عن احتلالها للجزائر جعلها تواصل تقدمها صناعياً وتكنولوجيا وخاصة في تطوير الأسلحة وصناعتها بل استعملت الآلات في زراعتها حتى أصبح لديها فائض من القمح تصدره للجزائر وغيرها وأصبح الغذاء اليومي للشعب الجزائري يستورد من فرنسا فضلاً عن الملابس والسيارات والآلات، وغير ذلك من المنتجات الصناعية والزراعية بل إن المال اللازم لموازنتها السنوية أصبحت بعض الحكومات الجزائرية تمد يدها لفرنسا وحلفائها الأوربيين لكي تقرضها ما تحتاج مقابل قبول التبعية لها، ورهن مستقبل شعبها والأجيال القادمة التي ترث وطنا مدينا يزداد دينه كل يوم بسبب الفوائد الربوية، بعد أن كانت دائنة لفرنسا قبل غزوها وطنها .

❋ ❋ ❋

هذا نموذج للمشروع الاستعماري الذي حققته دولة متفوقة في صنع الأسلحة والآلات والتكنولوجيا، وزاد تفوقها عن طريق العدوان واحتلال أرض شعب صغير إنه نموذج لما أدى إليه النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي في الصناعة والزراعة عموما، وفي صناعة السلاح بصفة خاصة من فوائد مالية للمعتدين، ومن فقر وبؤس للمعتدى عليهم.

وقد أشرنا من قبل إلى أن من أهم أنواع الأسلحة التي تطورت في العصر الحديث هي صناعة الفتن وإشعال نارها في المجتمعات التي يريد المستكبرون استغلال ثرواتها واستمرار سيطرتهم عليها بعد استقلالها، ومازالت الجزائر تقدم لنا أحدث صورة لهذه الفتن العصرية التي استخدمت الدول الأجنبية فيها أحدث أساليب «التحكم عن بعد» إذ مكنها احتلالها الذي دام «مائة وثلاثين عاما» من أن تكون طوائف تابعة لها ثقافيا واقتصادياً، أصبحت تنحاز لها تلقائياً؛ لأنها تعتبر نفسها امتدادا ثقافياً واقتصادياً لها، حتى أصبح «الجزائريون» يصفونهم بأنهم حزب «فرنسا»، ومن أهم هذه الطوائف كبار ضباط «الجيش» الوطني الجزائري.. الذين استولوا على السلطة وألغوا نتائج الانتخابات الحرة لمجرد أن الحزب الذي انتصر فيها له برنامج يتعارض مع الخطط الاستعمارية ويهدد مصالح الفئات التي وصلت إلى مراكز قيادية في الجيش بسبب انتمائهم للثقافة الفرنسية، وتدريبهم في الجيش الفرنسي . .

إن الانقلاب الذي قام به هؤلاء، والفتن التي نتجت عنه، قد مكن القوى الأجنبية من استعادة نفوذها وسيطرتها في تلك البلاد بصورة أقوى مما كانت عليه في العصر الاستعماري التقليدي، والأهم من ذلك. أن ذلك يتم بدون أن تتحمل عبء الغزو بواسطة الجيش الفرنسي، وما يكلفهم ذلك من أرواح جنودهم أما الآن فالأرواح التي تزهق في الجزائر هي أرواح أبناء الجزائر سواء منهم من يعملون لحساب السلطة الانقلابية ومن يقاومونها . .

إن الدول المستكبرة تحرص الآن على أن تحقق أهدافها (بواسطة الفتن العصرية) في السيطرة على الشعوب الأخرى دون التضحية بأرواح جنودها لأن شعوبها لم تعد تقبل أن يضحي أبناؤها بأرواحهم من أجل مصالح رأسمالية واستعمارية، وخاصة

بعد حرب فيتنام التي اضطرت فرنسا أولاً وأمريكا بعدها للانسحاب منها تحت ضغط الرأي العام في بلادهم الذي لم يقبل السكوت على تعريض أبناء تلك البلاد للقتل من أجل مصالح استعمارية . .

إن الاستعماريين الآن سعداء . . لأن «الجيش الوطني» في بلد مستقل هو الذي يتحمل التضحيات، هو وأبناء وطنه، بل ويتحمل أمام العالم كله مسئولية هذا العدوان المخزي والطغيان الوحشي على أبناء شعبهم ووطنهم الذي فاق كل ما ارتكبه الاستعمار أثناء الاحتلال قبل ذلك .

أمام شعب «الجزائر» وأمام العالم كله تدَّعي القوى «الأجنبية» عدم مسئوليتها عن هذه «الفتنة»، وتتبرأ منها؛ بل تعلن من حين لآخر عدم رضاها عن بعض «التجاوزات» التي ترتكبها السلطة الوطنية . . رغم أنها هي التي تزودها بالسلاح والمال والخبراء؛ والتأييد السياسي والإعلامي، بل تفرض عليها مواصلة خطتها كلما لاحظت أنها تميل إلى «مصالحة وطنية» مع من تسميهم «أصوليين» . .

إن ضباطاً في «الجيش الوطني» الذين دبروا هذه الفتنة هم الذين دربهم ضباط الجيش الفرنسي . فهم تلاميذ القادة الذين كانوا يحتلون بلادهم، ويستعبدون شعبهم، وليس ذلك خاصاً بالضباط الجزائريين، بل إن أغلب الضباط في «الجيوش الوطنية» في الدول المستقلة الناشئة يرسلون للتدريب في بلاد أجنبية ويعتبرون أنفسهم تلاميذ أساتذتهم الأجانب؛ ومن لا يسعده الحظ بالسفر للتدريب بالخارج، فإنه يتلقى أغلب دروسه في بلده من أساتذة هذا «الصنف» . .

وقد يقول قائل : إن هذا حتمي لأننا متخلفون في هذا المجال، لا بد لنا من الاستفادة مما حققه المتقدمون، وهذا صحيح «ولا نعارض فيه»، ولكن كان يجب علينا أن نتخذ جميع الاحتياطات لتزويدهم بقدر كاف من الثقافة الدينية الأصيلة التي تحصنهم من ميكروبات الثقافة المسمومة التي يتلقونها دون أن يكون لديهم رصيد يحصنهم، وعلينا أن نقتدي «بمحمد علي باشا» الذي كان يرسل مع كل بعثة مرافق ديني، وكان علينا أن يستمر هذا التوجيه المعنوي والديني بعد عودتهم وأثناء عملهم . . بدلاً من أن تفتح لهم أبواب الترقيات

حتى يتسلموا قيادات الجيش ويصبحوا جلادين لأبناء شعبهم بتشجيع ومساعدة من أساتذتهم وأصدقائهم الأجانب . .

إن النفوذ الأجنبي على طائفة من العسكريين والمثقفين في بلادنا أصبح سلاحا يستخدمونه في إشعال الفتن في بلادنا ؛ لأن تلك الطائفة أصبحت توجه من الخارج بوسائل التحكم عن بعد ، سواء كان بعدا مكانيا أو زمانيا ؛ فيستطيعون بهذه « الفتن العسكرية » أن يحققوا ما لا تستطيع جيوشهم ذاتها مهما يكن لديها من طاقات أو صواريخ عابرة للقارات .

ومع ذلك فإننا واثقون بأن إرادة شعوبنا الأصيلة قادرة على أن تصد هجوم هذه الطوائف وتردها إلى أوطان أولئك الذين يستغلونهم حيث يعودون إليها خاسرين بعد فشلهم ليتحالفوا مع عناصر الفساد في تلك الشعوب ذاتها ؛ ويعملوا معهم لزيادة عوامل الانهيار الذاتي في المجتمعات التي علمتهم الفساد والبغي وشجعتهم عليه . . إن كثيرين منهم يحسبون من الآن حساب هذا السيل من المهاجرين الطغاة المهزومين عندما تنتهي الفتنة وما سوف يترتب على ذلك من مشاكل ومفاسد . .

❋❋❋

إن الفلاسفة الذين كانوا يعتبرون الآلة عدوا للإنسانية كانوا على حق ؛ وإن كنت أعتقد أن شرور الآلات تجاوزت كثيراً ما رأوه في عصرهم ، أو ما توقعوه في بداية سيطرة الآلات وتقدمها ، وسوف تزداد حتى يقع المحتوم عندما يصل هذا التفوق التكنولوجي ذاته في الدول المتقدمة إلى توفير حالة من الترف والغرور والجشع تؤدي إلى تخريب أخلاقيات المجتمعات الصناعية الكبرى المتقدمة التي تستغل غناها وتفوقها لصنع آلات الحرب وإشعال الفتن في المجتمعات كلها ؛ بما في ذلك مجتمعاتهم في نهاية المطاف ، ونأمل أن يكون لشعوبنا دور رائد في الصحوة العالمية بعد انهيار الإمبرياليات الاستعمارية .

إن الدول الكبرى الصناعية تنسق فيما بينها وترسم الخطط لكي تستغل ما حققته من تفوق تكنولوجي وغنى وتقدم في فرض مزيد من الإفقار للشعوب المستضعفة

واستغلالها والاستبداد بها، ولو أدى ذلك إلى إبادة أغلبية بعض الشعوب وإذابة ما يبقي في المجتمعات المسيطرة. لكن الله لن يمكنهم من ذلك..

هذا هو هدف السياسة التي يعدها النظام العالمي الجديد الذي يتجاهل أن للكون سننا يمكن أن يترتب عليها انهيار المجتمعات الغنية من داخلها بسبب الغنى والترف وما يؤدي إليه من فساد أخلاقي واجتماعي تسعى لفرضه على الشعوب الأخرى لكي تثير فيها الفتن، لقد كشفت الوثائق التي أعدها النظام العالمي الجديد لمؤتمر السكان أن الدول الكبرى تريد أن تفرض على الشعوب المستضعفة خططا لإفساد مجتمعها حتى تجردها من القيم الذاتية الأصيلة التي تمكنها من تحصين مجتمعاتها الفقيرة البائسة من عدوى الفساد الاجتماعي المتزايد في المجتمعات الغنية المتقدمة، والذي أدى إلى تناقص عدد السكان في الدول الكبرى ويهدد مجتمعاتها بالانحلال والانهيار..

إن الذي أعد هذه الخطط باسم الأمم المتحدة لفرضها على شعوبنا إنما هم خبراء الولايات المتحدة الأمريكية التي يتكون مجتمعها من مستعمرين ومهاجرين أوروبيين تمكنوا بفضل ما لديهم من تفوق صناعي وقوة عسكرية أن يبيدوا السكان الأصليين من الهنود الحمر، ويبنوا على أنقاض تلك المجتمعات البدائية أكبر دولة في العالم، ويطمعون مواصلة خطط الإبادة في مناطق أخرى ضد شعوبنا.

وقد استفادت الصهيونية من هذه التجربة، واستطاعت أن تستغل تفوق الدول الكبرى المؤيدة لها والمتحالفة معها لكي تحتل جزءاً من فلسطين، ثم تسيطر على فلسطين كلها، وتريد أن تنشئ إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات باسم الشرق الأوسط الذي يعني سيطرتها على البلاد العربية المجاورة لفلسطين بل العالم الإسلامي كله، ولا تتردد في سبيل ذلك من استخدام النظام العالمي الجديد والقوة الأمريكية لدفع شعوب المنطقة إلى إنقاص عدد السكان في حين تسعى هي لنقل أكبر عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، لكي تسيطر بهم عليها وعلى المنطقة بأكملها، وتفرض علينا الاستسلام لسيطرتها هي وحلفائها.

إن المأساة التي نواجهها تتمثل في أن التفوق الصناعي والاقتصادي والعالمي يغري المخططين للنظام العالمي بمواصلة تنفيذ هذه السياسة والإسراع فيها مستخدمين سلاح

«الفتن العصرية»، مقتنعين بأنهم سينجحون فيها، بل إن نجاحهم مضمون ومؤكد في نظرهم بسبب ما لديهم من قوة عسكرية ومالية وتفوق تكنولوجي وصناعي واقتصادي يمكنهم من إلزام الحكومات الوطنية بأن تقوم هي بتنفيذ سياستهم وخططهم بواسطة جيوشها «الوطنية».

لكن العالم فوجئ بانتفاضة شعبية لمعارضة هذه الخطط المدبرة، وهي انتفاضة يمكن أن تنقذ الشعوب الأصيلة، من المصير الذي يريده لها المستكبرون والمسيطرون لها إذا استمرت. وقاد هذه الانتفاضة هيئات إسلامية وكاثوليكية اكتشفت أن الإمبريالية تسعى لكي تقتلع الأصول الدينية التي تحصن الأسرة من مخاطر التسيب الجنسي وتحصن الأفراد والمجتمعات بالقيم الخلقية الأصيلة الخالدة..

❋❋❋

إن عملاء القوى الإمبريالية يظنون أن هذه المعارضة لم تكن سوى زوبعة في فنجان، وأنهم سيتغلبون عليها في النهاية، ولا بد لذلك من اقتلاع الدين الذي يزود بشريعته ومبادئه شعوبنا بقيم ثابتة تحميها من الفساد الأخلاقي والاجتماعي الذي يريدون فرضه علينا.

ولكن شعوبنا مصممة على المقاومة التي تغذيها دعوة الإسلام وعقائده وقيمه وشريعته.. واثقين من نصر الله وتأييده للصالحين من عباده..

(٢٩) نماذج الغش الليبرالي :

دعايات الديمقراطية الغربية التي يروجها عملاؤهم وأعوانهم توهم الناس أنهم بحكم فلسفتهم «الليبرالية» هم أصحاب الديمقراطية الصحيحة زاعمين أنهم منذ عصر «التنوير» قد استبعدوا الاستبداد وأدانوه في بلادهم، ولكنهم نسوا أن ذلك لم يمنعهم من غزو الأقطار الأفريقية والآسيوية واحتلالها، وممارسة كل أساليب الاستبداد والاستغلال فيها، زاعمين أن هذا ليس استبداداً لأن هدفهم كان تمدينها وتحديثها، وهذا الادعاء يدل على أن الغزو الاستعماري لا يكتفي باستخدام جيوشه وسلاحه، وإنما يستخدم ما هو أخطر من ذلك وهو سلاح الكذب والغش والخديعة والنفاق..

بداية هذا الغش الليبرالي أن الحريات التي يعترف بها فلاسفتهم للأفراد والجماعات في بلادهم تسمح لهم بحرمان شعوب بأكملها في أفريقيا وآسيا من حرياتها وحقوقها الوطنية؛ بل وتبرر لهم مواصلة استعبادها وحرمانها من ممارسة هذه الحريات حتى بعد استقلالها بحجة أنها متخلفة في نظر كثير من ساستهم الذين يدَّعون أن هذا التخلف ناتج عن سلالتهم «الملونة» وانتمائهم العرقي الذي يقصيهم عن ادعاء المساواة مع الأوروبيين البيض المتفوقين ذوي الامتياز العنصري الذي يتمتع به الجنس الأوربي الأبيض، وبهذا الإقصاء كانوا يبررون استخدامهم لكل أساليب البغي والعنف الاستعماري ضد «الأهالي» في البلاد التي يحتلونها أو يفرضون سيطرتهم عليها، وما زالوا يتخذون هذا الادعاء حجة لفرض نظم وطنية «انقلابية» أو «عسكرية» استبدادية يعاونونها ويفرضونها لكي تحمي لهم مصالحهم وتنفذ سياستهم، وتذل الشعوب الناشئة التي تقاوم سيطرتهم.

إن ما وصلوا إليه من السيطرة على المستضعفين بسبب تقدمهم أو تفوقهم أو مجرد قوتهم كانوا يدَّعون أن ذلك حق لهم بسبب لون بشرتهم وعنصرهم المتفوق على الأجناس الأخرى، فلهم الحق في الاستيلاء على بلادهم، وهذه المصلحة هي طمعهم في ثروات تلك البلاد واستغلال شعوبها . .

إن فلسفة الليبرالية تعطي الحق المطلق لكل جماعة أو إنسان في اتباع أهوائه وتحقيق شهواته، وله أن يفرض لنفسه من الحقوق بقدر ما يستطيع، فلكل فرد أو جماعة من الحقوق بقدر ما يملك من قوة واستطاعة، إنها نظرية في صالح المستكبرين الذين لديهم من القوة العسكرية أو المالية ما يمكنهم من فرض إرادتهم على غيرهم، بما في ذلك الاستبداد بالشعوب التي يطمعون في استغلال ثرواتها بطريق مباشر باحتلال بلادها أو بطريق غير مباشر بفرض نظم استبدادية عليهم من أجل ما يسمونه مصالحهم القومية، على حساب مصالح الشعوب المستضعفة وحرياتها . .

إن «الليبرالية» في نظرهم تؤدي إلى أن يستعمل الأقوياء قوتهم لتحقيق أهوائهم وتطلعاتهم وما يسمونه مصالحهم التي يحددونها هم، ولو كان ذلك على حساب الآخرين، طالما كانوا عاجزين عن مقاومتهم.

هذه الليبرالية المستكبرة لا تتورع عن إنكار جميع الحقوق الإنسانية للأفراد والشعوب التي تقاوم سيطرتهم وتبرر أن يكونوا تحت وصاية الأقوياء المسيطرين عليهم بحجة أنهم أكثر منهم مدنية وتقدما . . وقوة . .

❋ ❋ ❋

إن هؤلاء الأوصياء يستعملون جميع الوسائل للقضاء على مقاومة المستضعفين ولو اقتضى ذلك الاستبداد بهم أو إذلالهم أو إبادتهم عندما يكون ذلك ممكنا، كما حدث في الأمريكتين واستراليا. وإذا لم تتم هذه الإبادة لسبب من الأسباب فإنهم يحيطونهم بسياج من القهر والذلة والحصار الشامل بحجة التمييز العنصري أو الاستعلاء العرقي كما حدث في جنوب أفريقيا، وفي الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي وليبيا والصومال وأريتريا في ظل الاحتلال الإيطالي، ومازال يحدث في فلسطين باسم الصهيونية، وفي البوسنة باسم التطهير العرقي .

❋ ❋ ❋

وعندما استمرت المقاومة الوطنية العنيدة في بعض الأقطار ووجدوا أن القضاء عليها سيكون مكلفا لهم ومبددا للمزايا الاقتصادية للاحتلال سارعوا للتفاوض مع من يختارونهم من الوطنيين وإعلان استقلال كل قطر، ولكن بشروط معينة، والشروط التي يفرضونها عادة تدل على أنهم يهدفون لاستمرار تدخلهم في شؤون تلك الدول الصغيرة الناشئة لإبقائها تحت سيطرتهم أو في منطقة نفوذهم، وأول هذه الشروط أن يتسلم السلطة من يثقون في قبولهم ما يفرضونه من شروط لمصالحهم . .

❋ ❋ ❋

يكفي أن نذكر نموذجاً لتلك الشروط «التحفظات الأربعة» التي أعلنتها بريطانيا في تصريح (٢٨ فبراير) عندما اعترفت باستقلال مصر لكن مع تحفظات أربعة، وهي سيطرتهم على قناة السويس والسودان وحماية الأقليات والأجانب، وما زالت هذه ركائز سياستهم الاستكبارية التي يستخدمون إسرائيل لتنفيذها . . ويستخدمون عناصر داخلية أو إقليمية تتولى إثارة الفتن التي يستغلونها في هذه الموضوعات . .

وإلى جانب هذه الشروط المفروضة فإن الدول الاستعمارية أعطت لنفسها الحق في رسم حدود كل قطر، نشاهد اليوم ما يترتب عنها من منازعات ومشاكل على الحدود بين الأقطار الشقيقة مثلما رأيناه بين مصر وليبيا على واحة الجغبوب، وبينها وبين السودان بشأن حلايب، وكذلك ما بين ليبيا وتشاد، وما بين الجزائر والمغرب بشأن تندوف والصحراء المغربية، وما بين العراق والكويت، وما بين الإمارات والسعودية بشأن واحة البوريمي، وما بينها وبين قطر والبحرين والكويت، الخ . . وهكذا .

ونحن نرى أنها تسعى من حين لآخر لإشعال الفتن بسبب المنازعات على الحدود وإيجاد عناصر محلية أو إقليمية تستغلها لزيادة الأحقاد والخصومات بين الشعوب الشقيقة، بل تسعى لكي تصل هذه الخصومات والمنازعات لإشعال حروب إقليمية تجعل المشتركين فيها يسعون لشراء السلاح منهم، أو الاستغاثة بهم للدفاع عنهم، ويمكنون للعناصر التي تشعل هذه الفتن من البقاء في السلطة ويستبعدون كل من يسعى لإعادة بناء وحدة الأمة العربية الإسلامية، وأهم من ذلك كله أن هذه الحدود روعي فيها أن يبقي كل قطر من هذه الأقطار الصغيرة «محدود المساحة» عاجزا عن بناء اقتصاد متقدم مستقل أو توفير الغذاء اللازم لشعبه ليبقي في حاجة دائمة إلى مساعدات لا تقدمها الدول الكبرى إلا مقابل ما تفرضه من شروط لاستمرار نفوذها على الجميع وتمكينها من التدخل من حين لآخر لبقاء السلطة في يد العناصر التي تقبل التعاون معها، والمحافظة على مصالحها في تلك البلاد رغم مقاومة الشعوب لذلك .

ثم إن النظام العالمي الجديد بعد أن مكن المستكبرين من ممارسة سيطرتهم على المستوى العالمي لم يكتف بتدعيم النظم المتخاذلة المستأنسة التي تنفذ للمستكبرين خططهم وتسير في دائرة نفوذهم، بل زين لهم شياطينهم وخبراؤهم أن يحيطوا هذه الدول جميعاً بمواثيق تحدد لهم ما يلتزمون به من سياسة في المجالات الاجتماعية والثقافية تمكنهم من فرض نفوذهم ومواصلة سياستهم الاستكبارية لإخضاع

الشعوب ذاتها مباشرة بعد أن يفرضوا عليها ما يسهل لهم ذلك في المجال الاجتماعي أو الأخلاقي أو العقيدي، ولو كان يتعارض مع عقائد الشعوب الناشئة ومقوماتها مما استفز الجماهير أخيراً في انتفاضة مفاجئة لمعارضته المشروعات التي أعدوها لمؤتمر السكان.

(٣٠) قلاع القيم في المجتمعات الإسلامية:

عندما أعلنت الجزائر استقلالها احتفلت بعيدها الوطني الأول، ودعت له جميع من أيد ثورتها ضد الاستعمار الفرنسي، وكان من بين من حضروا عدد من الاشتراكيين واليساريين الفرنسيين، ومنهم المستشرق الفرنسي المعروف الأستاذ «جاك بيرك» الذي تعرفت به أثناء هذه الزيارة، وأذكر أنني قرأت له بعد ذلك كتاباً عن خواطره بعد حضوره هذه الاحتفالات وعنوانه: (تحرر العالم من شياطين الاستعمار) وباللغة الفرنسية depossession du mond وكلمة depossession تستعمل عادة في الفرنسية للإشارة لمن يصاب بمرض عصبي، يقال عنه إنه (ركبه عفريت) وعملية إخراج العفريت أو التحرر منه يعبر عنها بأنها depossession فهو يلمح إلى أن بعض الشعوب عندما حصلت على استقلالها تقيم احتفالات تشعرها بأنها تخلصت من عفاريت الاستعمار التي كانت تسيطر عليها، وأن احتفالاتها بذلك تشبه احتفالات «الزار» التي تستخدم لإخراج العفاريت من جسم من ابتلي بها.

عندما قرأت كتاب المسيو «بيرك» وجدته يشير إلى أن الاستعمار الفرنسي استقر في الجزائر مائة وثلاثين عاماً، سيطر فيها على المجتمع الجزائري، واستغل جميع الوسائل لإذابته في الكيان الاستعماري الفرنسي، ولكن الشعب رغم ذلك صمم على المقاومة وثار على الاستعمار وكان مصدر القوة الثورية التي مكنته من النجاح في جهاده جزيرتان عجز الطوفان الاستعماري عن إغراقها، وقلعتان عجز الاحتلال بكل ما لديه من وسائل عن أن يستولي عليها أو يقضي عليهما، وهما مصدر انبعاث

الإرادة والقوة التي مكنت شعب الجزائر من الثورة والنصر، وهاتان هما منبع القيم الإنسانية في المجتمع الجزائرى وهما (القرآن العربي) و(المرأة المحجبة).

❋❋❋

إن الاستعمار الأجنبي، إنما اعترف لشعوبنا المجاهدة باستقلالها، بعد أن اقتنع بأن الاحتلال والحكم الأجنبي المباشر قد فشل في اختراق هاتين القلعتين اللتين احتضنتا المقومات الذاتية للشعب الجزائري، وزودتاه بطاقة الجهاد الذي مكنه من المقاومة والثورة والانتصار على الاحتلال الفرنسي، ولكن أعوانه الذين تسمموا بثقافته جعلوا هدفهم بعد «الاستقلال» القضاء على هذين «الحصنين» تحت شعار «الاشتراكية» أولاً، ثم شعار «الديمقراطية» و«الليبرالية» الآن..

إن البروفيسور (جاك بيرك) فرنسي قبل أن يكون اشتراكياً، بل إنه كان يعتبر أن الاشتراكية هي أفضل ضمان لمستقبل فرنسا ونفوذها العالمي، وخاصة في إفريقيا والعالم الإسلامي والجزائر خاصة، وهو يلمح إلى أنها هي الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

إنه كغيره من الاشتراكيين الأوروبيين يعتقد أن الفلسفة المادية نقيض للعقائد الدينية، وللعقيدة الإسلامية بصفة خاصة، وكان يرى في الاشتراكية أحسن ضمان لإذابة روح المقاومة الذاتية والقضاء على العقيدة الإسلامية حتى يكون لفرنسا وأوروبا نفوذ دائم في مستقبل الجزائر المستقلة بل وإفريقيا والعالم الإسلامي كله؛ لأنها كفيلة بمقاومة العروبة التي يحتضنها القرآن العربي وتحطيم الأسرة المحافظة التي تصونها المرأة المحجبة.

❋❋❋

إن كثيرين من دعاة الاشتراكية الأوربيين، كان يرى أن الاستقلال كان نهاية للاحتلال الأجنبي المباشر فقط، إلا أنه في نظرهم كان بداية للاتجاه للسيطرة العالمية باسم الاشتراكية وهو في نظرهم احتلال أيديولوجي وفكري يجب نشره في الجزائر وأفريقيا، وكانوا يرون أن على الفرنسيين أن يوجهوا جهودهم لاستثمار الاشتراكية

الجزائرية؛ لأنها أحسن سلاح يمكنهم من اقتلاع الأصولية الإسلامية والعربية للمجتمع التي عجز الاحتلال عن اختراقها وخاصة القلعتين اللتين ذكر «بيرك» أنهما حصنتا القيم الإنسانية في المجتمع الجزائري، وهما «العقيدة القرآنية» و«المرأة المحجبة»، فإذا أراد الغرب أن يكون له دور في مستقبل أفريقيا والجزائر والعالم الإسلامي كله، فلا بد من استخدام «الاشتراكية» لأنها كفيلة باختراق هذين الحصنين، والقضاء عليهما بواسطة حكام وطنيين اشتراكيين أو عسكريين متنورين من نوع أتاتورك.

ولم يستفد من هذه النصيحة دعاة الاشتراكية وحدهم، بل تبنى هذه الخطة جميع القوى الاستعمارية سواء منها ما يرفع شعارات اشتراكية أو رأسمالية، وكل ما فعلوه هو استخدام «الديمقراطية»و«الليبرالية» اللادينية أو العلمانية بدلاً من الاشتراكية فيما مضى.

❋❋❋

أعتقد أن الأوساط الاستعمارية الأوربية كلها، بما فيها الدول الرأسمالية في غرب أوربا وأمريكا قد اقتنعت بهذا المبدأ، وسارت عليه دون حاجة لإعلانه أو التصريح به، فرغم هجومها على الاشتراكية والشيوعية في فترة نموها في المجتمعات الأوربية، إلا أنها لم تكن كارهة لسيطرة من يرفعون الشعارات الاشتراكية بل والشيوعية في بعض أقطارنا الأفريقية والآسيوية أو الإسلامية في البلقان والإمبراطورية السوفييتية، بل إنني أعتقد أنهم كانوا يشجعون عملاءهم في كثير من البلاد على المزايدة على غيرهم في إعلان الاتجاه الاشتراكي أو الشيوعي الزائف حتى وجدت هيئات وأحزاب شيوعية معروفة بانتمائها لأمريكا أو أوربا الغربية، أو تستظل بحمايتها وتشجيعها في بعض أقطارنا، كالعراق واليمن الجنوبية وكانوا يتسابقون في الدعوة للاشتراكية، وتشجعهم على ذلك القوى الاستعمارية لتمكينهم من القيام بدورهم في الهجوم على الإسلام وقيمه ومبادئه بواسطة أحزاب شيوعية أو اشتراكية أو عناصر متحالفة في كثير من الأحيان مع حكام عسكريين

انقلابيين أو حزبين تدفعهم ليخترقوا الحكومات الدكتاتورية والانقلابية ويقنعوها بأن تدعى الاشتراكية أو الشيوعي[1]، وتبرر لهم هجومهم على القيم الإنسانية التي غرسها الإسلام في مجتمعنا، وخاصة ما يدور حول العقيدة والأسرة أو المرأة والقرآن كما أشار الأستاذ «بيرك» في كتابه . .

وأحسن نموذج لذلك هو ما حدث في «ألبانيا» حيث حكمها الشيوعيون المتطرفون عملاء الاتحاد السوفييتي الذين كانوا يحظون برعاية الدول الغربية ومساعدتها أكثر مما كانت الكتلة الشيوعية ذاتها تساعدهم، بل أنهم تمردوا على الاتحاد السوفييتي وشجعهم على ذلك دول غربية، فضلاً عن الصين بعد انفصالها عن الكتلة السوفيتية . .

❋❋❋

في نظري إن جميع القوى الاستعمارية اتجهت للبحث عن سياسة جديدة لاقتلاع جذور الأصول الإسلامية في الجزائر وغيرها من أقطارنا بواسطة حكام وطنيين وحكومات استبدادية، وتصدت أحزاب وعناصر وطنية للمهمة الصعبة التي استعصت على الاستعمار في عهد الاحتلال الفرنسي أو الأجنبي المباشر، لقد كان أهم القلاع التي تحمي هذه الأصول الإنسانية في نظر «جاك بيرك» هي الثقافة القرآنية والبيئة الأسرية المحافظة التي تمثلها المرأة المسلمة، التي حصنها الحجاب من الاختراق الثقافي والاندماج في المجتمع الفرنسي . .

❋❋❋

في عهد الحكم الوطني بعد الاستقلال أصبح القرآن والحجاب في نظر المستبدين وأعوانهم الاشتراكيين والعلمانيين الذين يتخفون وراء شعارات «الليبرالية

(١) أحسن نموذج لذلك هو ما حصل في ألبانيا حيث قام الشيوعيون بتدمير المجتمع الإسلامي، واقتلاع كل مظاهر العقيدة والقيم الإسلامية، ولم يكن ذلك لحساب الشيوعية فقط، وإنما كان لحساب السياسة الصليبية الاستعمارية الأوروبية التي رسمت خطة طويلة الأمد لاقتلاع الإسلام من البلقان وآسيا الوسطى كما حدث في الأندلس، وما يحدث الآن في البوسنة وطاجكستان والشيشان وأذربيجان، بل وألبانيا الآن، إنما هو حلقة من حلقات هذه السياسة الصليبية .

والديمقراطية» هما هدف الغزو الحضاري والثقافي باسم الاشتراكية أو التقدم والتنوير الذي حل محل الغزو العسكري والاحتلال الأجنبي الذي انتهي باعتراف الدول الكبرى باستقلال تلك الأقطار .

هذا الغزو الحضاري لم يكن لصالح فرنسا «في الجزائر مثلاً» وحدها، وإنما أصبح سلاحاً للقوى الأجنبية الأوروبية وامتدادها الأمريكي الصهيوني الذي يعتبر القيم الإنسانية التي غرسها الإسلام في المجتمع العربي هي الحصن الذي يحول دون سيطرتها على شعوب العالم الإسلامي وأفريقيا وآسيا عامة ويمنع استسلام شعوبنا لهذه السيطرة . .

لقد استفادت الصهيونية من ذلك، وسعت إليه وتولت مخابراتها ومنظماتها اختراق الأحزاب والمنظمات اليسارية والنظم العسكرية التي ترفع شعارات «اشتراكية» أو «ليبرالية» في العالم العربي، وتشجيعها بل وتعمل على تمويلها في بعض الأحيان ودفعها لتواصل هجومها بعنف وإصرار على قلاع الأصالة الإسلامية[1]، ومن ناحية أخرى كان من مصلحتهم دفع بعض النظم المسيطرة في الأقطار العربية لإعلان انحيازها للكتلة الشرقية والمبالغة في ذلك[2]، بقصد إثارة الديمقراطيات الغربية ضد شعوبنا؛ لأن من أول أهدافها زيادة عداء أمريكا وغرب أوروبا للعالم العربي والإسلامي، إنهم بذلوا جهداً كبيراً في تغذية نزعة العداء للقيم الإسلامية لمجتمعاتنا سواء في الكتلة الشرقية الشيوعية أو الكتلة الغربية الرأسمالية التي ما زالت أكثر اندفاعاً في هذا الاتجاه، وزاد ذلك بعد انهيار الكتلة السوفييتية حتى نادى كثير من كتابها وفلاسفتها بأن «الخطر الإسلامي» على الكتلة الغربية لا يقل عن الخطر الشيوعي، وقد قرروا استخدام المنظمات الدولية العالمية الخاضعة للدول الغربية للعمل على اقتلاع أصول الإسلام وقيمه الأصيلة في شعوبنا تحت

---

(١) دور هنري كوربيل اليهودي في تدبير وتمويل الاتجاه الاشتراكي في الجزائر معروف، وأكبر دليل على ذلك هو إعطاء منزل يملكه في الزمالك للسفارة الجزائرية في عهد حكومة «بن بللا» وما زالت فيه حتى الآن.

(٢) تراجع مذكراتنا «نصف قرن من العمل الإسلامي» بشأن إصرار الاتجاه اليساري في جبهة الجزائر على تسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وإصرار «بن بللا» على أن يكون أول عمل له عندما صار رئيساً للجمهورية هو زيارة كوبا، وذلك بتحريض مستشاريه الاشتراكيين.

شعار مقاومة الأصالة ولو اقتضى الأمر إفساد المجتمعات أو القضاء على شعوب بأكملها، كما في فلسطين والبوسنة وذلك كله من أجل فرض سيطرتهم واستغلالهم لشعوبنا وثرواتها . .

❋❋❋

إن الهجوم المباشر على أقطارنا بقصد احتلالها في عهد الاستعمار التقليدى قد لقى مقاومة صامدة أدت إلى انسحاب الاستعمار والاعتراف بالاستقلال للشعوب المجاهدة، ولكن القوى الأجنبية لم تيأس من فرض سيطرتها بطريق غير مباشر في عهد الاستعمار الجديد بواسطة الفتن العصرية التي تشعلها من حين لآخر بين جماهير الشعوب وحكامها لأنها أحسن وسيلة تدفع النظم المتحكمة لاستجداء الدعم والعون الاقتصادي والعسكري والسياسي من القوى الأجنبية وتلتزم مقابل ذلك بأن تضمن للدول الأجنبية مصالحها الاقتصادية، بل والسياسية والثقافية حتى يفرغ الاستقلال من محتواه ويصبح مجرد واجهة شكلية للتبعية للقوى الأجنبية ذات النفوذ في الساحة العالمية . .

❋❋❋

بذلك حققت القوى الطامعة أول هدف لها وهو استسلام الحكام والنظم المستبدة التي تتخلي تدريجياً عن ثمار الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي وتتحول باختيارها وإرادتها إلى التبعية والاستجداء والخضوع لمن يقدمون لها المساعدات العسكرية والمالية والسياسية اللازمة لكي يبقى الحكام في مقاعد السلطة، رغم مقاومة الشعوب لهم؛ إن ما يتلقاه الحكام المستبدون من مساعدات أجنبية هو مجرد رشوة يأخذونها مقابل اضطهادهم لشعوبهم وإبادتهم للقوى الحية المعادية للاستعمار، المدافعة عن القيم الإنسانية لأمتهم .

❋❋❋

إن القوى الأجنبية لا تكتفي بذلك، بل إنها تواصل تغذية الخصومات والانقسامات والفتن في المجتمع الناشئ، وتسعى لكي تتحول إلى صراع وفتن وحروب أهلية وإقليمية تمزق المجتمع الإسلامي وتخرب بنيته الأساسية وإمكاناته الاقتصادية، وتدفعه في مهاوي الفوضى والفساد والفقر، حتى تقع الجماهير فريسة

الجوع والحاجة، ويأملون أن ذلك قد يدفع الشعوب تدريجياً إلى أن تكره الاستقلال وتلعن الحكم الوطني، ولا تجد أمامها وسيلة واحدة للنجاة من الفتن إلا استجداء القوى الأجنبية بما فيها تلك القوى الاستعمارية التي حاربتها في عهد الاحتلال، ومازالوا يتوقعون أن يدفعها الجوع والحاجة إلى استرضائها والتقرب منها لتنقذها من البؤس والفقر الذي وصلت إليه نتيجة بغي النظم الوطنية التي تمارس الاستبداد والفساد بكل أنواع القهر والعنف، وتنسى أن الدول الكبرى هي التي دفعتهم لذلك وساعدتهم عليه . .

إنهم فوجئوا بأنه مازالت هناك مقاومة شعبية ضد النفوذ الأجنبي، وأدركوا أن القوى الحية اعتمدت على القيم الذاتية للأمة وعقيدتها ومقوماتها الإسلامية وأنها قاومت دعوة الاستسلام، ودعت الشعوب للجهاد دفاعاً عن حريتها وساعدتها أصالتها وقيمها الإنسانية على الثبات والنهوض رغم ما تعانيه .

إن الحركات الإسلامية مازالت تتحدى مؤامرات بعض القوى العالمية التي تسعى إلى تحطيم القيم الأصيلة التي تزود الشعوب بطاقة لا حدود لها، تدفعها إلى الجهاد والثبات، لذلك نرى هذه القوى ترسم الخطط لاقتلاع جذور الفكر الإسلامي وتخريب المعاقل التي تحمي القيم الأصيلة وتحصنها .

❋ ❋ ❋

منذ مدة لاحظنا أن مرحلة الاستعمار الجديد سيكون من أول أهدافها التخطيط لاختراق مجتمعاتنا من أجل تدمير القيم الإنسانية التي تستمد منها شعوبنا إرادة النهوض والمقاومة، ومنذ قرأت كتاب الأستاذ «بيرك» وأنا أفكر في ماهية الخطط التي ستضعها مراكز التخطيط التابعة للقوى الاستعمارية، لكي تدمر تلك القلاع التي تحمى القيم الإنسانية لشعوبنا التي صمدت وقاومت طوال فترة الاحتلال الأجنبي . .

إذا كان الحكام الوطنيون اعتبروا حصولهم على الاستقلال نصراً نهائياً، وبداية تاريخية لمرحلة جديدة، فإن هناك قوى أجنبية بقيت مصرة على مواصلة سياستها الرامية إلى فرض سيطرتها على الدول الناشئة في صورة جديدة تتلاءم مع المرحلة الاستقلالية وهذه القوى بحثت عن الوسيلة التي تمكنها من القضاء على القيم التي

زودت الشعوب المجاهدة بطاقة مكنتها من الجهاد والنصر، فلم تجد سوى أسلوب إشعال الفتن العصرية في تلك المجتمعات الناهضة ومهاجمة الأصول العقيدية والقيم الأخلاقية للمجتمع، بواسطة عملاء لهم يرفعون شعارات خادعة مثل الاشتراكية أو الحداثة والتقدمية أو الليبرالية والتنوير والديمقراطية الزائفة.. إلى آخره.

إن كل محاولاّت الاستعمار سارت في هذا الاتجاه، وسعت لتحويل الشعب عن عقيدته القرآنية، وفتنة المجتمع عن عقيدته ومبادئه الأخلاقية وتقاليده الأسرية المحافظة التي أشار الأستاذ «بيرك» أنها كانت القلاع التي استمدت منها شعوبنا طاقة الجهاد وإرادة التحرر، وبدأت أتساءل أيضاً عما سيتخذه الشعب الناشئ من تدابير لمواجهة هذه السياسة التي تتجه إليها القوى الأجنبية لتفتنه عن الالتزام بعقيدته القرآنية وعن الاعتزاز بأسرته المحافظة.

❋ ❋ ❋

ترددت هذه الخواطر في ذهني طوال فترة إقامتي بالجزائر بعد استقلالها، وكدت أستسلم لليأس؛ لأنني كنت صديقاً لعدد من قادة جبهة التحرير وزعمائها، ومستشاراً للمكتب السياسي، ولم أجد أحداً منهم يفكر فيما سيدبره أعداؤهم للقضاء على قيم الشعب ومقوماته الإسلامية الأصيلة، لقد كانوا جميعاً مشغولين بالصراع على السلطة ومقاعد الحكم والتنافس في الحصول على المغانم والمناصب، وغرس شعارات الاشتراكية أو الديمقراطية التي يعتبرها دعاتها وأعداؤنا أحسن وسيلة لاقتلاع العقائد الدينية وفرض الإلحاد.. **وفجأة لمع فجر جديد للصحوة الإسلامية تمثله (جمعية القيم).**

(٣١) جمعية القيم تتحدى الاتجاه الماركسي:

أثناء إقامتي في الجزائر عام ١٩٦٢و١٩٦٣م، لم تطل مدة يأسي من الصحوة الإسلامية في مواجهة الإلحاد، الذي يرفع شعار الاشتراكية في الجزائر وعدد كبير من أقطارنا، وفوجئنا بشعلة الأمل تشق هذا الظلام، ورأيت ميلاد تيار إسلامي فتي في أرض الجزائر التي أغرقها الطوفان الاستعماري مدة الاحتلال الفرنسي التي زادت عن مائة وثلاثين عاما..

وسط هذا الأفق القائم الذي يسرح فيه دعاة الإلحاد الاشتراكي، ويروجه ويشجعه عملاء المخابرات الفرنسية والناصرية والماسونية الصهيونية، لمعت نار (الصحوة الإسلامية)، ترفع شعار الدفاع عن «القيم» الأصيلة في هذه الأمة، وتدعو لها بكل قوة، فاتجهت إليها، متذكراً ما قاله القرآن عن سيدنا موسى عليه السلام، عندما رأى نور الهداية ناراً فوق طور سيناء، فترك أهله وذهب يلتمس فيها قبساً، وتذكرت أيضاً قول الشاعر الصوفي «الشريف الرضي»:

لمعت نارهم وقد عسعس الليـ ـل ومال الحادي وحار الدليل
فتأملتها وقلت لصحبي هذه النار «نار ليلى» فميلوا

❋❋❋

كنت أجلس في مكتبي بمقر «المكتب السياسي» لجبهة التحرير في يوم من الأيام، فوجئت بالهاشمي التيجاني، الذي عرفته طالباً في المغرب ومصر، جاء يزورني ليخبرني أنه أنشأ مع عدد من الشباب الإسلاميين «جمعية القيم» للدفاع عن الأصالة الإسلامية للمجتمع الجزائري، وخاصة في أوساط الطلاب والشباب، ودعاني لزيارة مقر الجمعية المتواضع فلبيت مسرعاً، وهناك تعرفت على عدد من الشباب الممتلئ حيوية وحماساً للقيم الإسلامية والثقافة العربية، وكان من بينهم شاب يدعى (عباس مدني) هو المسئول عن النشاط الطلابي في ذلك الوقت؛ لأنه عاد طالباً بعد أن قضى في السجن طوال سنوات الثورة، ولم يفرج عنه إلا بعد توقيع اتفاقية إيفيان.

لقد أنشأ الشباب جمعيتهم الإسلامية تحت مظلة جبهة التحرير الحاكمة، حتى أن مقر الجمعية كان تابعاً لها، لكن حكومة «بن بللا» الوطنية التي كانت تمثل المكتب السياسي لجبهة التحرير الذي أنشأه هو وأصحابه ليحل محل الحكومة المؤقتة هذه الحكومة «الوطنية» وسوس لها أصدقاؤها «الاشتراكيون» بأن الاشتراكية ضد الإسلام لأنها تفرض الإلحاد العلمي، فضاقت الحكومة ذرعاً بنشاط هؤلاء الشباب وعاتبني «بن بللا» شخصياً و «لامني»، لأنني شجعت محمد خيضر على حضور مؤتمر عقدته تلك الجمعية تحت رعايته، وحضرت معه ذلك المؤتمر، ولم يقل إن مستشاري السوء قالوا له: إن سبب ذلك أنني من «الإخوان المسلمين»؛ لأن ذلك

كان مفهوما وفهمت بأنه يعتبر أنني أنا الذي أغويت «محمد خيضر» واستدرجته للاتصال بهؤلاء الشباب، وكان كل ما قاله لي هو أن حجة المستشارين الاشتراكيين، أن هذا التيار الإسلامي رجعي، وإن كانوا شباباً إلا أنهم مثل جمعية العلماء التي يرأسها الشيخ البشير الإبراهيمي، كلهم يعطلون المسيرة التقدمية نحو «الاشتراكية»! التي توفر للدولة الناشئة حليفا قويا في المجال الدولي وهو «الاتحاد السوفييتي»، والكتلة الاشتراكية. . .

❋❋❋

ولم أبد اقتناعاً بتلك الحجج؛ لأنني كنت من الإسلاميين الذين يرون أن الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية إمبرياليون جدد لا يمتازون كثيراً عن قوى الاستعمار التقليدي المتمثلة في دول أوروبا الغربية، لكن صديقي «بن بللا» وأمثاله من الحكام الذين رفعوا شعارات الاشتراكية في الجزائر ومصر وغيرهما من أقطارنا تجاهلوا ذلك، وتعاملوا معهم على أنهم حلفاؤهم، لكن المؤلم هو أن هذا التحالف الاشتراكي لم يكن موجها ضد الدول الغربية فقط كما كانوا يدعون، بل كان في نظر الاشتراكيين ودعاتهم وأصدقائهم موجها ضد الإسلام أيضاً، باعتبار أن الاشتراكية الماركسية ضد الدين، والدين لذلك هو عدو للاشتراكيين ولا بد أن يعملوا للقضاء عليه، ويفرضوا الإلحاد الاشتراكي الماركسي بديلاً عن عقيدة الإسلام وشريعته.

ومنذ بدأ الحكم الوطني في الجزائر ومصر وغيرها تحالفه مع الاشتراكيين، وهو يعلن عداءه لمن يرفعون شعارات إسلامية، وخاصة الذين كانوا معهم، بل سبقوهم في ساحة الجهاد في مرحلة المقاومة للاحتلال الأجنبي، وضحوا في سبيل الاستقلال ليكونوا أحرارا وبدأت حكومة بن بللا في الجزائر عداءها لجمعية العلماء ورئيسها الشيخ الإبراهيمي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية في بيته الذي زرته فيه، وتلقيت بسبب ذلك عتاباً آخر من صديقي «بن بللا»، وقد امتد العداء إلى شباب جمعية القيم والمسئولين عنها جميعا وبدأ ذلك تدريجياً كما لاحظته بنفسي، وحاولت تهدئته حتى بقي في عهد «بن بللا» يتمثل في الهجوم عليها في الصحافة التي يسيطر عليها الاشتراكيون، لكن لم يصدر قرار بحلها . .

ولما جاء «بومدين» خطا الخطوة الأخيرة بحل الجمعية واعتقال رئيسها وأعضائها بتحريض من مخابرات الاستعمار الفرنسي والاتحاد السوفييتي والناصريين الذين كان يخطب ودهم لينسوا تحالفهم مع «بن بللا» . .

❋ ❋ ❋

كل ذلك لم يمنع التيار الإسلامي من النمو والعمل في طول البلاد وعرضها، وخاصة بين الطلاب والشباب، وكان له أنصار كثيرون داخل جبهة التحرير (وأمثالها من الحركات الوطنية في بلاد أخرى) في مرحلة الكفاح الوطني ضد الاحتلال، إذ كانوا هم النواة المجاهدة في الحركات الوطنية كلها، وهم الذين كان منهم أكثر الشهداء والسجناء، مثال ذلك أن أول قنبلة ألقيت في بداية الثورة (نوفمبر ١٩٥٤م) على دار الإذاعة في عاصمة الجزائر المحتلة، كانت المجموعة التي صنعتها وألقتها برئاسة (عباس مدني) الذي كان أول من اعتقلوا من المجاهدين الجزائريين عند بدء الثورة، وظل في السجن طول مدة الثورة، ولم يخرج إلا بعد الاستقلال كما أن العناصر الوطنية التونسية التي حملت السلاح ضد الاستعمار في البوادي والغابات والجبال كانوا من العناصر الإسلامية، ولذلك تولى «بورقيبة» بإيعاز من أصدقائه الفرنسيين تصفيتهم بمجرد أن تولى السلطة، تنفيذاً للاتفاقية مع فرنسا على (الاستقلال الداخلي) وأعدم كثيراً منهم بحجة أنهم «فلاجة» أي خارجون عن القانون (القانون الفرنسي طبعاً !!) . .

وفي مصر كان (الإخوان المسلمون) هم الذين نظموا الكتائب لمقاومة القواعد البريطانية في القناة، بل وفي فلسطين كان الإسلاميون دائما هم وقود الثورات المتوالية وما زالوا كذلك في عهد الانتفاضة، ومصيرهم كما هو معروف، إذ ما زال الاضطهاد والاعتقال والسجن والإعدام، وحل منظماتها واتهامها بالإرهاب، لا من جانب إسرائيل وحدها وحلفائها من القوى الاجنبية المحتلة فقط، بل على يد حكام يدعون أنهم وطنيون وأنهم سلطة وطنية ترضى عنها الحكومة الإسرائيلية وتفرض عليها مقاومة الإسلاميين .

❋ ❋ ❋

إن القوى الاستعمارية قد اتخذت شعارات الاشتراكية أول وسيلة لإخراج المسلمين من صفوف الحركات والأحزاب الوطنية، وتسخير هذه الحركات نفسها لاضطهادهم، لكي يحل محلهم في ميدان السياسة والاقتصاد الإدارة المنافقون والاستغلاليون الذين يعملون لحساب القوى الأجنبية سراً أو علناً.

كانت المجابهة بين الإسلام والاستعمار والاحتلال الأجنبي سابقة على الاستقلال واستمرت بعده وزادت لمعارضتهم النفوذ الأجنبي، ولم تقف بعد ذلك في عهد الاستقلال لأن الحكومات الوطنية سيطرت عليها في كثير من البلاد عناصر مستغربة علمانية أو لادينية حتى أن الإسلاميين استمر كفاحهم بعد الاستقلال للدفاع عن قيم الإسلام وعقيدة الإيمان ضد أعوان النفوذ الأجنبي وخاصة هذا التيار الجديد الذي اتخذ الاشتراكية شعاراً له، وتحالف معه بعض الوطنيين الذين احتلوا مقاعد السلطة وتمتعوا بمزاياها بعد الاستقلال وتبنوا الخط الاشتراكي ليحظوا بدعم الاتحاد السوفييتي واليساريين الأوربيين أولاً، ثم رفعوا شعار القومية المنفصلة عن الإسلام بدعم الإمبريالية العالمية.

بعد انهيار الكتلة الاشتراكية السوفييتية، تولت الديمقراطيات الغربية حماية طوائف العلمانيين والإلحاديين واللادينيين بمن فيهم من كانوا من قبل يرفعون شعارات الاشتراكية ويعملون لحساب الكتلة السوفييتية ضد الإمبريالية الغربية، وانضم لهم بعض الحكام والحزبيين والعسكريين الذين لم يكتفوا بالتخلي عن الإسلاميين، بل أعلنوا العداء الصريح لكل من يدعو للإسلام أولاً بحجة أنه يعارض الاشتراكية أو التقدمية، أو بعد ذلك بحجة أنهم ضد القومية وضد الديمقراطية العلمانية الزائفة التي لا يقبل دعاتها أن يكون هناك من يعارض اتخاذها شعاراً للإلحاد واللادينية، بحجة التنوير تارة والاشتراكية أو الليبرالية تارة أخرى، والحجج التي قدموها لمقاومة الإسلاميين للرأي العام هي الزعم بأنهم يزاحمونهم على السلطة ليصوروا المعركة على أنها داخلية ولإخفاء السبب الحقيقي، وهو تعاونهم مع القوى الأجنبية بما فيها الكتلة السوفييتية التي تعلن عداء الفلسفة «الاشتراكية» للإسلام أولاً، ثم «الديمقراطيات الإمبريالية» ذات الاتجاه «العلماني»

الأوربي الأمريكي التي تواصل هذا العداء للإسلام بل وتزيد فيه لأسباب سياسية تمكنهم من نهب ثروات شعوبنا وفرض سيطرتهم عليها . .

إن جميع النظم التي رفعت شعارات اشتراكية أو غربية أو ديمقراطية زائفة في العالم العربي قاومت دعوة التضامن الإسلامي التي أعلنها الملك فيصل في سنة ١٩٦٥ ، مقاومة عنيفة ، ورفضت الحكومات التي يسيطرون عليها الدعوة إلى مؤتمر قمة إسلامي لإنشاء منظمة تحمل اسم المؤتمر ، ولم تقبل تلك النظم القومية أو الاشتراكية حضور المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل إلا في عام ١٩٦٩م بعد حريق المسجد الأقصى وهزيمتهم الساحقة عام ١٩٦٧ . . .

ولم تقتصر هذه المعارضة على النظام الناصري الذي تولى الحملة الإعلامية على دعوة التضامن بحجة أنه «حلف إسلامي» !! وإنما اشتملت المعارضة العنيفة جميع النظم التي ترفع شعارات حزبية قومية عنصرية التي سيطرت على سوريا وعلى العراق والنظام الشيوعي في اليمن الجنوبية ؛ لأن الاشتراكية في نظرهم تقوم على الإلحاد العلمي والتسيب الخلقي والمادية البحتة .

في فترة الحرب الباردة أفسح الاستعمار الغربي للكتلة الشيوعية والاشتراكية ودعاتها في ميادين العمل في بلادنا وأيدوا النظم والحكومات الانقلابية والعسكرية الموالية لهم ، وشجعوهم على المغالاة في الهجوم على الإسلام وشريعته وقيمه ومقدساته بحجة الاشتراكية واخترقوا هذه الحركات ، واستغلوا هذا التيار الاشتراكي ، بل وشجعوه على السير في خطة العداء للإسلام للقضاء على القيم الأصولية التي عجز الاحتلال الاستعماري عن التغلب عليها ، وأهمها ما ذكره لنا المسيو «جاك بيرك» وهي «العقيدة القرآنية» و«المرأة المحجبة» والأسرة المحافظة إلى جانب غيرها من القيم الأخلاقية التي تسد أبواب الفساد في «المجتمع» .

(٣٢) دور الليبرالية الغربية في الهجوم على الإسلام :

في فترة الحرب الباردة كانت الكتلة الإمبريالية الغربية تجعل هدفها الأول القضاء على الكتلة السوفييتية، التي تملك السلاح النووي، وتسيطر على الأحزاب الشيوعية وتتحالف مع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وأمريكا وجميع أنحاء العالم، لكنها كانت سعيدة لأنها رأت التيار الإلحادي الشيوعي يقوم بالدور الأول في محاولاًت فرض الإلحاد واقتلاع القيم الإنسانية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية، بل يعلن عداءه للعقيدة والدين نفسه في بلادنا، ويصنع له حلفاء من الأحزاب والحكام يرفعون شعارات وطنية وقومية إلحادية مطعمة باللون الاشتراكي ينفذون خططه للقضاء على الإسلام في بلادنا، بعد أن قاموا بذلك بأنفسهم في آسيا الوسطى الإسلامية وفي البلقان كذلك .

وبمجرد انحسار المد الاشتراكي في منطقتنا، وانهيار الكتلة السوفييتية التي كانت تدعمه، بدأت القوى الرأسمالية الغربية تنزل إلى الميدان علناً وبصفة رسمية بمخابراتها وسياساتها ونفوذها الإعلامي والاقتصادي، لتواصل عمل الاشتراكيين الذين ساروا في خطة الهجوم على مقدسات الإسلام وعقيدته وقيمه التي يعتز بها الشعب، وتحالفت معهم فئات كثيرة من بقايا الشيوعيين والاشتراكيين والإلحاديين .

إن محاولاًت القوى الاستعمارية الرامية إلى تجريح معتقداتنا والتشهير بشريعتنا سياسة قديمة منذ بدأ الاستشراق عمله في خدمة الإمبراطوريات الاستعمارية وعدوان الدول الأوروبية على الأقطار العربية والإسلامية، ومازالت هذه المحاولاًت العدوانية مستمرة تأخذ أشكالاً متعددة وتستخدم وسائل متجددة ومتطورة، وترصد لها ميزانيات ضخمة، وتعد لها جيوشاً كبيرة من الخبراء والعملاء والمنتفعين من العاملين في حقل السياسة والثقافة والتعليم والإعلام، بل والبحث العلمي المشبوه، لكن الدعوة للمؤتمر الدولي للسكان في القاهرة كان فرصة استغلت لتأطير هذا التيار، وتنظيمه في صورة جمعيات غير حكومية ودعاية إعلامية مركزة للهجوم على مبادئ الإسلام المتعلقة بحصانة الأسرة وشريعته عموماً وإشغال الناس بذلك عن الأهداف السياسية لهذا المؤتمر المشبوه .

منذ مدة طويلة لاحظ كثيرون اتجاه العناصر المستغربة والموالية للقوى الأجنبية إلى الهجوم السافر أو المستتر على العقيدة والشريعة الإسلامية، وكان ذلك لصرف المسلمين عن إعادة وحدتهم لأن الشريعة هي الأساس التاريخي لوحدة هذه الشعوب، وتوجب الجهاد كفريضة شرعية لمقاومة الاحتلال واستعادة الوحدة والتضامن بين جميع شعوبنا؛ لأن هذا المبدأ بالذات كان هو منبع كثير من حركات المقاومة المسلحة ضد الغزو والاحتلال الأجنبي . . . .

وأخيراً وجد أعداؤنا في شعارات الديمقراطية الليبرالية الزائفة واجهة مستحدثة يستخدمها المطالبون بتعطيل الشريعة المروجون للأفكار الإلحادية أو اللادينية، أو فصل الدين عن الدولة الذي كانوا يدعون أنه من ضرورات الليبرالية في نظرهم لأنها لا تقبل حدودا أخلاقية أو دينية على أهواء الأفراد جميعاً، وخاصة أهواء ذوي السلطة، وأهواء المستكبرين على المستوى العالمي حتى أصبح فصل الدين عن الدولة هو الشعار الذي يجمع الملحدين وأصحاب الديمقراطية الزائفة وأعوان البغي والفساد والطغيان، ومن يؤيدونهم من عملاء القوى الأجنبية الطامعة في السيطرة العالمية الذين كانوا بهذا المبدأ يقصدون استبعاد أصول معينة من مبادئ شريعتنا، وهي ما يلي:

(أ) وحدة الأمة التي تعارضها القوى الاستعمارية، التي فرضت التجزئة على أقطارنا، وتوقع بينها الفتن والعداوات حتى لا تحقق واجبها الإسلامي في التضامن ووحدة الكلمة والتعاون فيما بينها على تنمية اقتصادياتها وقدراتها الدفاعية ووزنها السياسي العالمي، وتحرير الأجزاء المغتصبة من أقاليمنا مثل فلسطين أو كشمير . . أو غيرها .

ولا شك أن بعض العناصر والنظم الاستبدادية التي استفادت من التجزئة باحتكار بعض الثروات أو المناصب أو المراكز التي لا يستحقونها كانت ومازالت تساعد القوى الأجنبية في مقاومة اتجاهنا نحو الوحدة .

(ب) الجهاد كفريضة إسلامية على الدول والجماعات والأفراد جميعاً للدفاع عن حقوق شعوبنا وحريتها وحقها في تقرير مصيرها ضد العدوان الأجنبي والاستبداد والظلم من أي جهة كانت .

(ج) المبادئ الأخلاقية التي فرضتها شريعتنا، مثل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يوجب نصرة المظلومين ومقاومة الباغين والمستبدين، ويوجب الثورة على الطغاة والمستبدين، ومنها كذلك القيم السلوكية التي تفرض حدوداً شرعية لمنع انطلاق الأهواء والجري وراء الشهوات باسم الليبرالية التي أفسدت المجتمعات الرأسمالية الغنية بإباحة الزنا والفسق والشذوذ والجنس والخمر واللهو باسم الحرية الجنسية التي تتخذ تحرير المرأة شعاراً يقصد به إباحة الفسق والزنا والجنون الجنسي للنساء والرجال متزوجين أو غير متزوجين.

إن هذه المبادئ وأمثالها التي يخشاها أعداؤنا، إنما هي التزامات ناشئة عن عقيدتنا وإيماننا بها، لذلك فإن بعض الطغاة وأعوانهم من المنافقين يهاجمون العقيدة ذاتها، بحجة مجاراة التنوير الأوربي والحداثة والعصرية والتقدمية الليبرالية اللادينية التي يسمونها علمانية، وغير ذلك من الشعارات الزائفة التي يجعلونها مبرراً لما يفرضونه على مجتمعنا من أجل (تجفيف) منابع العقيدة واستبعاد مبادئ الشريعة في المجتمع.

❋❋❋

(٣٣) الانتفاضة ضد مؤتمر السكان بالقاهرة :

يجب أن نعترف بأن (بابا الفاتيكان) قد أسهم في تفجير الانتفاضة الشعبية لمعارضة الخطة الشيطانية التي تضمنتها الوثائق التي أعدتها أجهزة تابعة للأمم المتحدة لمؤتمر السكان، وقد اجتمعت المنظمات الإسلامية في روما، وأصدروا مع مندوبي الفاتيكان تقريراً يعارض ما ورد في هذه الوثائق، مما يتجاهل مشاعر المسلمين والمسيحيين، ويتعارض مع عقيدتهم وأخلاقياتهم، ويتجاهل مبادئ شريعتنا وأحكامها المتعلقة بحصانة الأسرة وضبط العلاقات الجنسية.

وكان أول نقد وجه لوثائق المؤتمر، أنها تمثل نزعة فردية تتجاهل حقوق الأسرة والمجتمع، بل تؤدي إلى هدم كيان المجتمع القائم على العقائد والمبادئ الدينية المتعلقة بقداسة الحياة ودور الأسرة كقاعدة للمجتمعات الإنسانية، وبأنها تشجع تيار الإباحية الجنسية التي

تؤدى إلى الانهيار الأخلاقي، والتسيب في السلوك والقضاء على القيم السلوكية مما يترتب عليه هدم المجتمع في النهاية.

لقد أوضح التقرير الذي أصدره المجتمعون بعض النقاط التي تضمنتها الوثيقة وتتعارض مع الديانتين الإسلامية والمسيحية وهي كما يلي:

(١) تغيير المكانة السامية للأسرة التي أشار لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (١٦/ ٣) منه، بإنكار حقوق ومسئولية الآباء في التربية الأخلاقية والجنسية لأبنائهم وبناتهم، وذلك بحجة إعطاء المراهقين ما سموه حرية الإجهاض وممارسة أساليب منع الحمل بدون علم الوالدين أو موافقتهم، وذلك بقصد تشجيع البنات والصبيان على ممارسة الجنس في السن المبكرة دون رقيب ولا حسيب وفتح باب التسيب والانفلات في العلاقات الجنسية أمام المراهقين لصرفهم عن الزواج. بل لقد تضمنت الوثيقة فرض تدابير لمنع الزواج المبكر، حتى ولو اقتضى الأمر جعله جريمة يعاقب عليها، في حين أن الفسق والتسيب والزنا يسمى حرية ديمقراطية في نظرهم.

وقد عبر عن ذلك أحد مروجي هذا الاتجاه، بأن الفتى أو الفتاة من حقه أن يقول: «جسمي وأنا حر فيه». بل إن «الحرية» التي يروجونها تمكن الأزواج والزوجات من إقامة علاقات جنسية بالمخادنة والمعاشرة خارج الزواج الشرعي، باسم حرية العلاقات الجنسية للمتزوجين وغير المتزوجين.

(٢) التوسع في الإجهاض لكل الأعمار، وذلك بحجة أن قلة السكان وسيلة للتنمية؛ ولذلك لم تنص الوثيقة المشبوهة على ما سبق أن قرره مؤتمر مكسيكو: من أن الإجهاض لا يجوز أن يكون وسيلة لما يسمونه تنظيم الأسرة.

وقد وقع هذا التقرير مندوبون عن الفاتيكان، وعن ثلاث منظمات إسلامية عالمية هي منظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ومؤتمر العالم الإسلامي بكراتشي.

بعد هذا الاجتماع الذي عقد في روما في شهر يونيه بدأت الهيئات الإسلامية تشعر بخطورة المشروع، وتتخذ مواقف حاسمة لمعارضته بقصد منع انعقاده أو تعديل وثائقه وكان موقف الأزهر حاسماً في الموضوع؛ لأن شيخ الأزهر إذ ذاك (الشيخ جاد الحق علي جاد الحق) استطاع أن يقنع الرأي العام والمسئولين في الحكومة المصرية، باتخاذ موقف جريء. حتى أنها عارضت نقاطاً معينة في الوثيقة التي قدمتها الأمم المتحدة، بواسطة الوفد المصري الممثل للدولة المضيفة للمؤتمر متعاوناً مع بعض الوفود الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها وفد إيران ورئيسة وفد باكستان وكانت هي بناظير بوتو رئيسة الوزراء شخصياً، حتى أقنعوا أغلبية المؤتمرين لاستبعاد بعض النقاط التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن وضع مبدأ عام يعطي لكل دولة الحق في عدم الالتزام بما تتضمنه توصيات المؤتمر النهائية، مما قد يتعارض مع عقائدها وقيمها الاجتماعية ونظمها.

ويكفي مراجعة البيان الذي أصدره مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه شيخ الأزهر في (٦ صفر ١٤١٥هـ الموافق ٤ أغسطس ١٩٩٤) لإدراك أهمية الاتجاهات المخالفة للإسلام في الوثيقة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وأهمها ما يلي:

١- التشكيك في اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

٢- مطالبة الوالدين بالتغاضي عن النشاط الجنسي للمراهقين عن غير طريق الزواج الشرعي، بل واعتبار ذلك سراً لا يحق لأحد من الوالدين التدخل فيه.

٣- الإشارة إلى العلاقات الجنسية بما يفيد إقرارها بغير طريق الزواج، رغم أن الشريعة تعاقب عليها باعتبارها زناً أو شذوذاً جنسياً (لواط أو سحاق) أو دعارة، ولو تم ذلك بالرضا بين الطرفين الرشيدين، حتى إن الوثيقة المشبوهة تسوي بينها وبين الزواج الشرعي عندما تشير إلى أشكال الاقتران الأخرى (غير الزواج) في الفقرة الخامسة من المادة السادسة والمادة السابعة في فقراتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والثامنة.

٤- إباحة الإجهاض بحجة تنظيم الأسرة؛ أو الصحة الجنسية، في حين أن الإسلام لا يجيزه إلا في حالة واحدة هي دفع الخطر عن حياة الأم.

٥- مساواة الذكر بالأنثى في الميراث .

٦- إلزام الحكومات برفع سن الزواج مع إتاحة المعاشرة بين المراهقين لكي تغنيهم وتصرفهم عن الزواج المبكر (الفقرة ٢٣ مادة ٤) .

وأوصى المجمع بالتحفظ العام على كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، حتى لا تلتزم به الأمة ولا دولنا في حالة إقراره، وقد نجحت الوفود الإسلامية في ذلك فعلا، لكن ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، كانوا قد أعدوا وسيلة للضغط على الدول الفقيرة لإلزامها بتوصيات المؤتمر - رغم تحفظاتهم - عن طريق إنشاء صندوق لتمويل إجراءات تنفيذ التوصيات وتهديد الدول بمنع المساعدات عنها في حالة امتناعها عن ذلك .

في بيان أصدره مركز الدراسات السكانية بجامعة الأزهر الذي تعاون مع الأمم المتحدة في عقد عدة مؤتمرات خاصة بالعالم الإسلامي، ذكر أن الوثيقة الأخيرة التي أعدت لمؤتمر القاهرة قد تجاوزت المبادئ الأساسية التي أقرتها تلك المؤتمرات السابقة التي ذكرها البيان وهي :

(١) مؤتمر السكان في العالم الإسلامي عام ١٩٨٧ .

(٢) مؤتمر الإسلام وتباعد حالات الحمل في الصومال عام ١٩٩٠م .

(٣) المؤتمر العالمي عن الإسلام والسياسة السكانية في إندونيسيا ١٩٩٠م.

(٤) المؤتمر الدولي لضوابط وأخلاقيات بحوث التكاثر البشري في العالم الإسلامي عام ١٩٩٢م .

(٥) مؤتمر علماء المسلمين والدراسات السكانية عام ١٩٩٢م .

❋❋❋

البيان الذي أصدره المجمع قال : إن الوثيقة التي أعدتها الأمم المتحدة تجاهلت توصيات تلك المؤتمرات التي شارك فيها الأزهر، وأعلن رفض المركز لبعض الاتجاهات الشاذة في الوثيقة التي أعدت لمؤتمر القاهرة، وأهمها ما تضمنته من الإشارة إلى الأسرة (بجميع أشكالها)، وهذا التعبير قصد به أن يقر جميع

الارتباطات الشاذة مثل الارتباط بين شخصين من جنس واحد (لواط أو مساحقة) أو حتى من الجنسين ولكن بدون زواج شرعي (الزنى أو المخادنة) وهو ما لا يقره الإسلام، وكذلك حرية المراهقين في ممارسة الجنس بل ونشر الثقافة الجنسية بينهم، بل أشير إلى تسهيل أسباب الإجهاض للحمل الناتج عن هذه العلاقات وخلو هذه الوثائق من أي إشارة إلى القيم والأخلاقيات التي يجب مراعاتها . . الخ .

❋ ❋ ❋

يلاحظ أن الهيئات الإسلامية أعطت اهتماماً أكبر لمعارضتها لما ترمي إليه الوثيقة من تقنين العلاقات الجنسية الشاذة كاللواط والسحاق، بل والمخادنة والمعاشرة حتى بين الجنسين عن طريق غير الزواج، وأكدت أن الشريعة الإسلامية تحرم ذلك كله وتعتبره جرائم معاقبا عليها، في حين أن التيار الليبرالي السائد في الوثيقة يشير إليها باعتبارها من أشكال الأسرة ليفتح الباب لإباحتها وتقنينها، وأن موقف الهيئات الإسلامية هذا حاز تأييداً كبيراً في الرأي العام .

كما يلاحظ أن انتفاضة العالم العربي والإسلامي يرجع جانب من أسبابها إلى ما لوحظ من أن للمؤتمر المشبوه أهدافا سياسية لصالح سياسة الاستيطان الإسرائيلية والهيمنة الصهيونية على العالم العربي .

يلاحظ أن الدول الإسلامية التي لا تحصل على معونات أمريكية أو لا تطمع في ذلك آثرت مقاطعة المؤتمر كوسيلة لإدانة أهدافه، وذلك مثل السودان وليبيا والسعودية بل إن رابطة العالم الإسلامي بالسعودية دعت جميع الدول الإسلامية لمقاطعة المؤتمر، وكان **ذلك سبباً في أزمة طارئة في العلاقات مع الحكومة المصرية المضيفة للمؤتمر انتهت بتفهم الحكومة المصرية للأسباب التي دفعت السعودية للمقاطعة .** [1]

---

(١) يدّعى البعض أن جهات معينة قد شجعت الدعوة للمقاطعة لأن حضور وفد سعودي ممثل لبعض الهيئات السعودية وغير السعودية واتفاقهم على المعارضة الشديدة لمضمون الوثيقة سيؤدي إلى إخراج الحكومة السعودية، بل قد يؤثر في علاقاتها بالولايات المتحدة؛ لأن الهيئات الشعبية والرأي العام والعلماء كانوا ثائرين على هذا المؤتمر وقراراته .

علماء السعودية كانوا يعتقدون أن أقل ما يجب على المسلمين هو رفض فكرة المؤتمر وإدانته وعدم المشاركة في هذا الإثم الفاحش .

(٣٤) الأهداف السياسية لمؤتمر السكان :

إن وثائق المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة قد كشفت لنا بصورة مفزعة أن هؤلاء الليبراليين يريدون أن يفرضوا علينا التخلي عن القيم الأخلاقية التي يعتز بها مجتمعنا ، وتفرضها شريعتنا وعقيدتنا ، والهدف من ذلك ليس مجرد حب في المبادئ الليبرالية ، بل إنه هدف سياسي في المرتبة الأولى ، حيث إنهم كشفوا أن سلوكياتهم التي ينسبونها إلى الليبرالية قد هدمت كيان مجتمعاتهم الغنية المترفة ، ودفعتهم إلى الانحراف الذي يؤدي إلى تناقص عدد السكان في الدول الكبرى الغنية ، وبدأ كثير من خبرائهم يحذرونهم من أن تناقص السكان لديهم ، وزيادة سكان الشعوب الناشئة سيؤدي إلى إخلال بالتوازن لصالح تلك الشعوب الناشئة التي يتزايد سكانها ، وأن هذا التزايد سيمنح الدول الناشئة ، وخاصة في العالم العربي والإسلامي ، قدرة على وضع حد للسيطرة العالمية التي تمارسها المجتمعات «المتقدمة» الغنية . .

وقد بدأ كثير منهم يدعون لوضع خطط لإلزام الشعوب النامية بمنع زيادة عدد السكان ، وأعدت لذلك الوثائق التي دعوا المؤتمر العالمي للسكان لإقرارها بقصد إلزام الدول والحكومات في العالم الثالث بتنفيذها .

ويظهر لنا أن النفوذ الصهيوني في مراكز البحث والتخطيط قد استطاعت بواسطة كثير من عناصره أن تستغل هذه الأبحاث في التضخيم من توقعاتهم لزيادة السكان في العالم الإسلامي بالذات حتى قال بعضهم في تقرير رسمي : «إن أوربا مهددة بالطوفان الإسلامي أو الإفريقي»[1] ، وزعم أن تزايد الفجوة بين عدد السكان المتناقص في شمال البحر الأبيض المتوسط (أوربا) وتزايد السكان في الشاطئ الجنوبي الإسلامي والإفريقي هو أعظم فجوة في التاريخ الإنساني ، وأن هذه

(١) أشار الأستاذ فهمي هويدي في مقالة بالأهرام بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٩٤م إلى ما ورد في مقال بصحيفة (كريستيان ساينس مونتور) من أن الزيادة المطردة في سكان العالم الثالث تهدد الدول الأوربية بشكل مباشر .

الظاهرة المزعومة لها ما سماه مضاعفاتها السياسية والاجتماعية [1] واستغلت الصهيونية ذلك لإيجاد فريق من الباحثين يعملون للدعوة لعمل مخطط طويل المدى لوقف نمو عدد السكان في العالم الإسلامي، وقد نتج عن ذلك أن بذلت أموال كثيرة وجهود منظمة بحجة الدعوة في البلاد الإسلامية لتنظيم الأسرة، وأنشئت لذلك مكاتب ومراكز في كثير من أقطار العالم الإسلامي وخاصة في نيجيريا ومصر وبنجلاديش وإندونيسيا [2].

أغلب هذه الأموال التي تنفقها الدول الكبرى رصدت لإيجاد جيش من مواطنينا من الكتاب والمؤلفين والباحثين لنشر مقالات وكتب ودراسات، وإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية ومحاضرات ودراسات «علمية» ومقالات صحفية، بل وإعلانات مدفوعة الأجر في الإذاعة والتليفزيون تهدف إلى إيهام الناس بأن الحملة ضد الزيادة السكانية لا تتعارض مع الإسلام [3]، أو أن ترويج القول بأن الغرض منها هو ضمان الرفاهية والسعادة للأفراد في المجتمع، الذي حكموا عليه بالفقر الذي لا حدود له ولا نهاية، ولا يخفي منظمو هذه الحملة نيتهم في استخدام حاجة بعض الدول والحكومات إلى المال وسيلة لإذلالها حتى تسير صاغرة في تنفيذ ما يفرضونه

---

(١) تقرير (جان كلود شيرتمر) مدير المركز القومي للدراسات السكانية الذي أشار له فهمي هويدي في مقاله السابق، كما أشار إلى أن (بيير تبرنس) مساعد (جاك شيراك) حذر مما سماه الفراغ السكاني في أوربا الذي يرى أنه سيملأ حتما بالنازحين من شمال إفريقيا، كما أشار إلى ما ورد فيما يسمى بتقرير (كندي) أن بعض الخبراء أكدوا: «أن الثقافة الإسلامية مسكونة بتعاليم تجعل المسلمين أكبر مصدر للزيادة السكانية في العالم»، وأن النمو في سكان العالم الإسلامي يزعج المخططين الاستراتيجيين في أوربا بسبب تدهور معدلات الإنجاب فيها. وأشار التقرير إلى ما قاله (وأنبرج) - ويظهر من اسمه أنه يهودي طبعاً - إن لديه مليون سبب يدعوه للاعتقاد بأن الإسلام هو قوة المستقبل الصاعدة؛ لأن الأقطار الإسلامية هي الأسرع نمواً، والمرأة المسلمة هي الأكثر إنجاباً.

(٢) حتى قال أحد هؤلاء الخبراء: «أن أمريكا يجب أن تنفق في هذه الحملة مثل ما تنفق في إنتاج الأسلحة الجديدة، معنى هذا أن وقف زيادة عدد السكان في الدول الناشئة هو أول سلاح في الحرب الفعلية لمهاجمة هذه الشعوب والتغلب على مقوماتها، وتعطيل نموها ونهضتها وتقدمها».

(٣) وقد أدى ذلك بالبعض إلى محاولة صرف العلماء عن تذكير الناس بالحديث النبوي الشريف الذي يقول «تناسلوا فإني مباه بكم يوم القيامة» وهذا الحديث لم يرد في تصريح من تصريحات المفتي العديدة، ولا أحاديث فقهاء السلطة وكتابها.

عليها من إجراءات لتنفيذ مخطط إبادة السكان، وفي مقدمتها الغلو الفاحش في استخدام وسائل الإعلام للتشهير بالأسرة والطفولة بصورة وقحة مجنونة لا إنسانية[1].

لقد حرصت منذ بدأ الجدل حول الوثائق التي أعدت لمؤتمر السكان إلى التنبيه إلى خطورة الأهداف السياسية لهذه الحملة المنظمة التي يقصد منها وقف الزيادة السكانية في العالم العربي والإسلامي، ونشر الأهرام خطابي إلى الأستاذ الكبير أحمد بهجت الذي قلت فيه إن عقد هذا المؤتمر في القاهرة سيعطينا الفرصة لكشف الأهداف السياسية المشبوهة للدول والمنظمات التي تنفق الأموال بسخاء لإغراء الدول العربية والإسلامية بتقليل عدد السكان في حين أنها تنفق أموالاً أكثر من ذلك لتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل من جميع القارات، ولزيادة عدد سكان اليهود حتى يختل التوازن بينهم وبين السكان العرب في فلسطين وخارج حدودها.

ورغم ذلك فإن كل ما نشرته الصحف والإذاعات الحكومية دفاعاً عن المؤتمر تفادى بشكل واضح الإشارة إلى مصلحة إسرائيل ودورها في الدراسات المشبوهة والتقارير التي قدمت للمنظمات الدولية والحكومات الأوروبية والأمريكية لاستفزازها وتهديدها وتخويفها مما يسمونه زيادة السكان في العالم الثالث عامة، والمنطقة العربية والإسلامية خاصة، وإن كان الخطر الحقيقي الذي يخيف مدبري هذه

---

(١) أسوأ ما وصل إليه الإسفاف في هذه الحملة المأجورة هو استخدام الكاريكاتير في التشهير بالأمهات الحاملات أو المرضعات أو الطفولة، وبالحياة العائلية عموماً بصورة لا ترضي إلا اللقطاء الذين لا يعرفون لهم أما يجدون في القرب منها أجمل المشاعر الإنسانية، ويجدون في تقبيل يدها أسمى صور الحب والوفاء، ولا يذكرون الحديث الشريف «الجنة تحت أقدام الأمهات». إن هؤلاء اللقطاء يحسدون أبناء الأسر المصونة الذين يتمتعون بحياة عائلية مستقرة معززة مكرمة، حرموا منها، وهم يعبرون عن حسدهم بهذا التشهير الحاقد بالأمهات والآباء الذين يتولون مهمة مقدسة هي إنجاب الجيل الصاعد لهذه الأمة، وتحمل أعباء تربيته ورعايته في هذه الأيام العصبية التي يجدون فيها قوتهم بشق الأنفس.

بل يظن البعض أن هؤلاء المصورين يعملون لحساب منظمات تروج للشذوذ الجنسي واللواط والسحاق، والتي أصبح لها نفوذ كبير في بعض المجتمعات الغنية المتقدمة، وصاروا يروجون لشذوذهم وينفقون في ذلك أموالا طائلة؛ لأنه في نظرهم يغني عن الزواج الشرعي، ويضمن عدم الإنجاب الذي يظن بعض ساستهم أنه يفتح باب الأمل أمام الشعوب الناشئة الفقيرة في أن تكون زيادة السكان عاملاً يزيد إنتاجها وينمي اقتصادها ويعوضها عما تميزت به الشعوب الغنية من تفوق صناعي واقتصادي.

الحملة هو الخطر الذي يهدد إسرائيل ، ويعوق وصولها إلى الهدف السياسي الذي ترمي إليه السياسة الصهيونية من نقل المهاجرين اليهود إلى إسرائيل لضمان وجود أغلبية صهيونية في فلسطين .

إن هذه الأهداف السياسية ليست جديدة ، بل هي معروفة منذ زمن طويل ، إلا أن كثيرين حاولوا تجاهلها ؛ لأن الدعاية الصهيونية كانت تبرر خططها في طرد الفلسطينيين العرب من أرضهم ووطنهم ، وتدعو المنظمات الدولية لتوطينهم في البلاد العربية المجاورة لفلسطين ، بحجة أن تلك الأقطار فيها متسع كبير وفراغ سكاني يمكن الفلسطينيين أن يملأوه دون ضرر على تلك الشعوب بل هو لصالحها .

والآن يملأون العالم ضجة لتخويف أوروبا وأمريكا من الزيادة السكانية في العالم العربي والإسلامي ، وتخويفهم من نتائج ذلك ، ولا يريدون أن ينتبه أحد إلى تناقض ذلك مع الحملة الصهيونية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ، وحرمانهم من حق العودة إلى وطنهم الذي قررته لهم الأمم المتحدة ، وتنفيذ سياستها لتقليل عدد السكان العرب في فلسطين ، حتى تستوعب المهاجرين اليهود ، الذين تبذل الأموال ، وترسم السياسات الأوروبية والأمريكية لكي تنقلهم إلى فلسطين ، بعد طرد أصحاب البلاد منها ، إنهم يشجعون اللاجئين الفلسطينيين على الاستيطان في خارجها لملء الفراغ السكاني بالعالم العربي ، والآن يحاولون إغراءهم هم والعرب والمسلمين جميعاً بتحديد النسل لتقليل الفارق العددي بينهم وبين يهود إسرائيل بحجة أن زيادة السكان تعطل التنمية في العالم العربي الذي كانوا يزعمون أن فيه فراغاً سكانياً يحتاج إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين .

كل ذلك لم يذكر في المقالات المطولة التي سخرت فيها أقلام الإعلام الرسمي للدفاع عن وثائق مؤتمر السكان . ويظهر أنهم اكتفوا باستدراج المعارضين إلى المناقشات الفقهية والدينية حول الموضوعات التي استطردت لها الوثيقة المشبوهة بقصد وضع الأسس لحملة إعلامية عالمية باغية وجائرة ضد عقيدتنا وشريعتنا .

إن جميع المفكرين والقادة في العالم الأوروبي الأمريكي يواجهون مشكلة كبيرة بسبب تناقص عدد سكان تلك البلاد الناتج عن مظاهر الترف ، التي أدت إلى

انصراف الأفراد عن تحمل مسئولية الزواج والإنجاب وتربية الأبناء، والتحول إلى كل صور الانحراف الجنسي بالزنا الذي يسمونه معاشرة خارج نطاق الزواج، فضلاً عن الشذوذ الجنسي الذي يفتح باب «الصحة الجنسية» بالعلاقات الشاذة بين الرجال (اللواط)، وبين النساء (السحاق)، ويستهوبهم ذلك؛ لأنه لا يؤدي إلى إنجاب أولاد يتحملون عبء تربيتهم وإعانتهم وزادوا على ذلك فيحاولون أن يفرضوا علينا الاعتراف بهذه العلاقات الشاذة التي يصفونها بأنها شكل من أشكال الأسرة، ولذلك ملئوا وثائق مؤتمر السكان بعبارة (الأسرة بجميع أشكالها) وفهم المسلمون وأن المقصود من هذه الأشكال زواج الرجال بالرجال والنساء بالنساء، الذي أجازته بعض الدول واعتبرته حقاً ديمقراطياً، وصورته على أنه نوع من الحياة الأسرية الذي يمتاز عندهم بأنه لا يؤدي إلى الإنجاب، واعتبروا هذه الميزة تبرر التشجيع عليه.

ولا يكتفون بذلك، بل يدعون النساء والفتيات للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه بواسطة الإجهاض، الذي يريدون أن يجعلوه حقاً لكل فرد، تستطيع المرأة المتزوجة أن تقدم عليه بدون علم زوجها ولا موافقته، بل ويستطيع المراهقون من صبيان وبنات أن يلجؤوا إليه نتيجة انحراف سلوكي دون زواج شرعي، وتنص الوثيقة على أن من واجب الحكومات والهيئات أن تساعدهم في ذلك، وتمكنهم من الإقدام عليه دون علم الآباء والأمهات ودون موافقتهم، ووصفوا ذلك بأنه حرية فردية.

إن التردي في مجتمعات الدول الغنية نحو مستنقع الفساد الأخلاقي وانهيار الأسرة وتحلل المجتمع هو خطر حقيقي يهدد بناءها وهي تخشى نتائجه، وتحاول وقفه بزيادة الإعانات للأسرة بقدر عدد أطفالها؛ وكثير من ساستها ومفكريها يدعون للعودة إلى القيم الأخلاقية الأسرية، حتى كان هذا الهدف من أهم نقاط البرنامج الانتخابي للرئيس بوش، ولكن تيار الانحلال والفساد في المجتمع الأمريكي كان أقوى منه؛ ولذلك نجح منافسه كلينتون الذي رفع شعار الدعوة للاعتراف لمن يروجون الشذوذ الجنسي بجميع مطالبهم، بما في ذلك إلحاقهم بالقوات المسلحة.

وما كان كلينتون منذ توليه الرئاسة ينفذ وعوده لصالح الشواذ جنسياً، ليس في أمريكا فحسب، بل ويريد أن يفرضه علينا، وقد حاولت بعض الهيئات الأمريكية

المؤيدة للشواذ بتشجيع بعض العاملين في الأمم المتحدة أن تشركهم مصر في مؤتمر القاهرة مما أثار الرأي العام العربي والإسلامي الذي مازال يستنكر هذا الشذوذ ويعتبره بهيمية لا تليق بالجنس البشري وجريمة تعاقب عليها الشريعة وتستنكره المسيحية ذاتها، وقد حاول الوزير المصري للإسكان المختص بالمؤتمر الدعوة لحل وسط، فصرح بأن هؤلاء الشواذ يمكن أن يحضروا ضمن وفود جمعيات أخرى دون حاجة ليكونوا ممثلين لجمعيات الشواذ في البلاد الأجنبية[1] لكن ذلك لم يكن يرضي الرأي العام الذي استفزته بعض الأخبار بأن دعاة الشذوذ الجنسي سيحضرون إلى مصر لعمل مظاهرات للمطالبة بما يسمونه حقوقهم التي حصلوا عليها في بعض الدول الأوربية التي اعتبرت هذه العلاقات الشاذة زواجاً، ونظمته ورتبت عليه حقوقاً وواجبات. ولذلك اضطرت الحكومة المصرية إلى منع أي مبادرة علنية في هذا الاتجاه[2] وإن كانت المناقشات في المؤتمر أبرزت تصميم الدول الكبرى على فرض الاعتراف بهذا الشذوذ، ووصفته في الوثيقة بأنه شكل من أشكال الأسرة في بلادهم كمرحلة أولى، ثم في غيرها كلما استطاعوا، ورفضوا حذف الإشارة إلى أشكال الأسرة في الوثيقة.

الذي يثير الضمير الإنساني في هذا الموضوع وغيره من صور الإفساد الإمبريالي أنهم يستغلون احتكارهم لوضع المخططات التي تحقق لهم أهواءهم وما يسمونه مصالحهم القومية، لكنهم لا يشيرون قط لهذه الأهداف الأنانية في الوثائق التي يقدمونها للشعوب المظلومة أو المستضعفة، بل يستعملون أسلوب الخداع المفضل لديهم، ويدعون أن ما أعدوه من قرارات أو توصيات إنما قصدوا به مصلحة هذه الشعوب الفقيرة، بل مصلحة الإنسانية كلها، فهم يفتحون للصبيان والفتيات باب الفسق دون زواج، بل ويدعونهم لذلك باسم الصحة الجنسية، ويحرمون الآباء

---

(١) قرأت هذا التصريح في جريدة عكاظ السعودية، حيث قال السيد ماهر مهران: إن الشواذ جنسياً ربما يتم تمثيلهم في بعض المنظمات غير الحكومية القادمة من الخارج.

(٢) صرح محافظ القاهرة السيد عمر عبد الآخر تطميناً للرأي العام قائلاً: إنني لن أسمح بأي مسيرة ينظمها هؤلاء المنحرفون حتى لو اضطررت إلى اللجوء إلى القوة، إن هذه الأمور تتعارض مع شريعتنا الإسلامية والأخلاق العامة.

والأمهات من حقهم الشرعي في الإشراف على أبنائهم وبناتهم باسم الحرية الشخصية، التي ينكرونها على شعوب بأكملها، لكنهم يريدون إعطاءها للأطفال لإخراجهم من ولاية الأسرة التي أنجبتهم، وجعل لها الشرع ولاية تربيتهم ومسئولية تنشئتهم على الخلق الكريم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم، وأبشع من ذلك هو اتخاذ ما يسمونه تحرير المرأة شعاراً لكل ما وصلوا إليه من ترويج للسحاق والزنا والمخادنة والمتاجرة بمفاتنها في الإعلانات والفترينات، لقد فزعت عندما مررت في إحدى المدن الكبرى بمحل من محلات اللهو والفسق، وفي واجهته فترينة زجاجية فيها صف من الفتيات العاريات في أوضاع مثيرة لإغراء الزبائن على الدخول، هذا فضلاً عن الصور الفاضحة للدعاية لأفلام الفيديو التي تغري بالفاحشة والزنا.

وقد لاحظ الجميع أنهم من عهد بعيد حتى الآن يعتبرون إفساد النساء وتضليل الفتيات هدفا من أهداف ثقافتهم ودعايتهم، ويستغلون لذلك أقلام ذوي الأهواء من رواد الحانات ومدمني الخمور والمخدرات، والآن نراهم قد خطوا خطوة أخرى إذ يتخذون النظام العالمي أداة لتنفيذ مخططاتهم لتحطيم القلعتين اللتين تحتمي بهما القيم الأسرية والأخلاقية في بلادنا اللتين أشار لهما الأستاذ الفرنسي الذي أشرت إليه، وهما العقيدة والمرأة وظهرت تلك الخطط واضحة في الوثائق التي أعدوها للمؤتمر الذي اختاروا القاهرة لتكون مقرا له، وكانوا يظنون أن النصر مضمون لهم بكل سهولة بسبب ما توفر للنظام العالمي من نفوذ، وما تتمتع به الدول الكبرى الغربية من سيطرة عالمية بواسطته، لكنهم فوجئوا بأن الشعوب قد تصدت لمؤامراتهم ضد الأسرة والقيم الدينية والخلقية التي كشفت عنها الوثائق التي أعدوها وعارضتها جميع الهيئات الشعبية والإسلامية، ورفضت كل ما فيها مما يخالف الشريعة والخلق والقيم الدينية والاجتماعية.

المأساة التي يواجهها العالم أن هذه الدول الكبرى عجز المسئولون فيها عن مواجهة مشاكل الفساد الأخلاقي والانحراف الجنسي الذي ينذر بانهيار مجتمعاتها، وأن المخلصين من قادتها ودعاة الإصلاح الخلقي لم يستطيعوا أن يوجهوا الدول والحكومات في بلادهم في اتجاه الإصلاح، وتركوا المجال لمن يسيرون وراء أهواء

الأفراد، ويستقطبون أصوات الناخبين من دعاه الشذوذ والفسق والانحلال ومستغليه، ولقد استغل شياطين الإعلام والسياسة الصهيونية ذلك وأغروا بعض ساسة الدول الكبرى بأن الحل الوحيد هو إلزام الشعوب النامية بالسير في هذا الطريق ذاته، وفتح أبواب التسيب الجنسي والتحلل الأخلاقي على مصراعيه في البلاد الفقيرة بحجة منع الزيادة السكانية، حتى تسير تلك المجتمعات الناشئة المظلومة نحو الانحلال والانهيار تبعا لانهيار المجتمعات الغنية، بل قبل ذلك إذا استطاعوا.

هذا هو الهدف السياسي من الوثائق التي أعدت لمؤتمر السكان، وحولته إلى مؤتمر لإبادة الشعوب النامية والقضاء عليها؛ ولذلك كان الرفض إجماعيا والانتفاضة شعبية أذهلت المخططين لهذه السياسة العدوانية الحمقاء.

❋❋❋

(٣٥) الاستغلال الرأسمالي وسلاح الفقر :

إن خطط الإفساد التي رسمها شياطين الإمبريالية، ويستغلون أجهزة النظام العالمي التي يسيطرون عليها لتنفيذها لا تكتفي باستخدام كل أساليب الخداع والغش السياسي والتضليل الإعلامي، بل يضيفون لذلك أساليب الاستغلال الاقتصادي لإفقار الشعوب النامية واستذلالها للتمكن من نهب ثرواتها والاستيلاء على خيراتها.

فالفتن التي تواجهها مجتمعاتنا النامية تبدأ بالتضليل والغش الإعلامي السياسي. ويظنون أن نتيجتها مضمونة إذا اقترنت بوسائل الإفقار والتجويع والحصار لتسهيل عملية الاستغلال الاقتصادي التي بدأوها بالاستعمار التقليدي وتستمر فيها الإمبريالية العالمية باسم النظام العالمي الجديد.

إن بعض الشعوب المستكبرة قد اغترت بما أنعم الله عليها من غنى وثروة وتفوق في استخدام الآلة والتكنولوجيا والقوة العسكرية والنفوذ السياسي العالمي، ومكنها ذلك من أسباب الترف الذي سيطر على مجتمعاتها حتى مكن المفسدين من التحكم فيها وتحطيمها أخلاقيا وحرمانها من هداية العقائد الدينية والقيم السلوكية ويريدون

أن تستمر كذلك إلى أن يحل بها الانتقام الإلهي الذي يودي بكيانها، كما تقتضي سنة العدالة الإلهية .

ونظراً لعجز ساستها عن وقف تيار الفساد والإفساد في مجتمعها نجدها تتجه إلى فرضه على الشعوب الناشئة حتى تقضي على قوتها الذاتية التي تمكنها من مقاومة سيطرتها والسير في طريق النهوض والبناء والتقدم الذي يعدها الله به لوراثة من أصابت مجتمعاتهم أعراض الشيخوخة التي تنذر بالانهيار .

والسلاح الأخير الذي يعدونه للقضاء على حيوية الشعوب الناشئة وفتوتها ونهضتها هو سلاح الفقر الذي يستخدمونه لإذلالها وإخضاع حكامها والمسؤولين فيها . لكن الله عز وجل أرادت مشيئته أن يكون الفقر مع الإيمان بعدل الله ووعده، هو الذي يمكنها من أن تحصن نفسها من عدوى الترف والفساد إذا سلكت سبيل التقشف وأقدمت على العمل الإيجابي لبناء اقتصادها الذاتي، الذي هو سلاحها للإنقاذ وطريقها للنجاة .

في غمرة الهجمة الإعلامية والحملة السياسية التي دبرها شياطين الليبرالية باسم مؤتمر السكان لم ينس المستكبرون أن يلوحوا لمن يريدون أن يخدعوهم بقوتهم المالية ونيتهم في أن يستخدموا أموالهم لتنفيذ مشروعهم لوقف الزيادة السكانية التي جعلها الله الوسيلة الأخيرة التي تفتح للفقراء باب النهضة، وتعدهم لمقاومة أسباب الفناء التي تنخر في المجتمعات الغنية المترفة .

إن وسيلة المستكبرين لإفساد مجتمعاتنا هي استخدام إغراءات المساعدات المالية التي يسيل لها لعاب بعض المسؤولين من حكام الدول الناشئة، الذين يستطيعون أن يملأوا جيوبهم منها، ويملأوا بطونهم من المال الحرام والسحت البغيض الذي توفره لهم ولأعوانهم وأبنائهم على حساب كرامة شعوبهم ومستقبلها وحريتها، لقد أشار ممثلو الفاتيكان مراراً إلى أن الولايات المتحدة تضع ثقلها وراء الإصرار على ما في الوثيقة المعدة للمؤتمر مما يتعارض مع المبادئ والقيم الإنسانية والدينية، ظناً منها أنها هي المستفيدة اقتصادياً منها، واتهم الفاتيكان الرئيس الأمريكي بأنه أمر وزير خارجيته أن يكتب إلى سفراء أمريكا في العالم حتى يوضحوا للحكومات أن المعونة

المالية لتلك الدول ستتأثر بموقفهم من تأييد الوثيقة وتنفيذ ما فيها، ووصف هذا الأسلوب التهديدي بأنه سابقة خطيرة في العلاقات الدولية .

بالغت الدعاية التي روجتها البيروقراطية التابعة للأمين العام للأمم المتحدة في الدعاية للصندوق، الذي أنشأته لتنفيذ توصيات المؤتمر وفي الترويج للفوائد التي تجنيها حكومات الدول الفقيرة منه في حالة التزامها بتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة حتى ولو كانت قد تحفظت عليها أو رفضتها .

إنهم يطمعون بذلك في إغراء الحكومات التي انتقدت ما تضمنته الوثيقة في المؤتمر لتعمل على تنفيذها، رغم ذلك - على كره منها - طمعا في المساعدات المالية، حتى إن أحد الوزراء المصريين قد أعلن أنه قد أنشأ لجنة لتمصير تلك التوصيات، وأن هدفه هو أن ينجح في أن تحصل مصر على المساعدات من هذا الصندوق رغم المواقف الجريئة التي اتخذها وفد مصر لإقرار مبدأ عدم التزامها بما يخالف شريعتنا وتقاليدنا . ويتضح من ذلك أن الدول الغنية تعتبر فقر الدول الناشئة هو سلاحها الأول لإخضاع حكوماتها لما تقرره الدول المسيطرة على الأمم المتحدة، حتى ولو كانت الدول والشعوب كارهة له .

إن المؤتمر كان موضوعه التنمية الاقتصادية، إلا أن الوسيلة الوحيدة التي دعت لها الوثيقة والتي أعدها المؤتمر هي إنقاص عدد السكان أو على الأقل وقف الزيادة السكانية، وتجاهلت واجب الدول الغنية في تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للتنمية، الدول الناشئة ولم يتكلم أحد عن الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الغنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، التي كان أغلبها أقاليم ابتليت بالسياسة الاستعمارية التي مكنت الدول الغنية من استنزاف مواردها ونهب ثرواتها، ولها الحق في أن تطلب تعويضات عما أصابها من خسائر بسبب الاحتلال الأجنبي الظالم .

وما زال النظام العالمي الذي يسيطرون عليه يمكنهم من الإصرار على خطط الاستنزاف والنهب لثروات الأقطار النامية، وما زالت الدول الناشئة تطالب بإقامة

نظام اقتصادي عادل يحمي اقتصادها من تحكم الدول الغنية في السوق العالمية والاقتصاد العالمي .

ولا تجد الإمبريالية الطامعة وسيلة لصرفهم عن هذا المطلب العادل ، إلا دعوتهم لهدم الأسرة والتخلي عن القيم الأخلاقية لوقف الزيادة السكانية ، ويفرضون عليهم التعهد بتقليل عدد السكان أو إبادتهم عندما يكون ذلك ممكناً كما أبادوا الهنود الحمر والسكان الأصليين في أستراليا ، وما زالوا يحاولونه في بعض أقاليم إفريقيا التي نُكبت بالاستعمار ؛ لذلك فإن إنقاذ الشعوب الناشئة من سياسة الإفساد والاستغلال المنظم الذي تمارسه الدول الغنية يجب أن توضع له خطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية الذاتية التي يكون التقشف ضرورة من ضرورياتها .

إن هذا التقشف يمكننا من استخدام سلاح المقاطعة الشعبية الذي يجعل الفقر سلاحاً لمقاومة منتجات الدول الغنية التي تنافس المنتجات الوطنية ، وهذا هو ما ينقذنا من الوضع الحالي الذي تستغل فيه تلك الدول فقر شعوبنا ، وتعمل لاستمراره وزيادته لتستغل حاجة حكوماتنا ودولنا للمساعدات الأجنبية التي تتخذ وسيلة لإخضاع حكام الدول وإلزامهم بتنفيذ الخطط المعادية لشعوبنا كما تبين ذلك في مؤتمر السكان .

ولنا أمل كبير في أن تكون الانتفاضة التي قادتها الهيئات الإسلامية والمسيحية الرسمية والأهلية ، لمقاومة الأهداف المشبوهة لهذا المؤتمر السكاني بداية للبحث في الإجراءات العملية التي تؤدي إلى إيجاد تيار شعبي وتجمع وطني للبناء الاقتصادي الذاتي عن طريق توجيه الجماهير والأفراد للوقوف في وجه سياسة الابتزاز والاستغلال التي تسير عليها الدول الغنية ، الدعوة إلى المقاطعة الشعبية لبعض البضائع أو المشروعات التي تتخذ أداة لهذا الاستغلال .

❋ ❋ ❋

إننا نأسف لأن المدافعين عن القيم الأخلاقية والعقائد الدينية والشريعة الإسلامية لم يبدوا نفس الاهتمام لمقاومة سياسة الإفقار والتجويع التي تتخذها الإمبريالية الجشعة وسيلة لتنفيذ خططها في السيطرة على ثرواتنا ، وفرض هيمنتها وسيطرتها على دولنا وحكامنا وشعوبنا .

ولو أن الانتفاضة التي دعوا لها لمواجهة خطط الإفساد الأخلاقي والقضاء على القيم الاجتماعية والدينية، بدأت قبل ذلك لتحذير شعوبنا والمسئولين فيها من مخاطر الاستغلال المالي والسيطرة الاقتصادية التي رسموا طريقها فيما يسمونه اتفاقيات «الجات» التي يغرون كثيراً من الحكومات بالاستسلام لها وتسليم مصير أمتهم وشعوبهم للقوى الرأسمالية المستكبرة التي تتحكم في الدول الغنية، ولا تستريح إلا إذا سيطرت على بقية أقاليم العالم وقاراته، وخاصة الشعوب الناشئة الناهضة التي تبحث عن أسباب بناء اقتصادها الذاتي في حين أن الدول الغنية تريد جعلها سوقاً لترويج منتجاتها الرأسمالية التي توفر لديها من أسباب التقدم التكنولوجي ما يجعل بضائعها أقدر على المنافسة من منتجات الشعوب الناشئة ويبررون ذلك بأن العبرة بجودة البضاعة وليس مصدرها.

إن شعار حرية السوق، وإزالة الحواجز الجمركية، ومنع الحكومات الناشئة من أن تدعم منتجاتها الوطنية هو أكبر مثال على الغش والخديعة الرأسمالية التي تستطيع أن تُلبس مطامعها في الاستغلال والسيطرة شعارات براقةً مثل: «حرية المنافسة واقتصاديات السوق.. وجودة المنتجات.. إلى آخره».

إننا واثقون من أن القوى الحية في شعوبنا لن تنخدع، وهي تعرف أهداف هذه السياسة، وتخشى نتائجها المدمرة لاقتصادها الناشئ ومقوماتها الذاتية، وهي تحتاج من مفكريها وقادتها إلى خطة طويلة المدى لتمكنها من حماية مشروعاتها ومنتجاتها من المنافسة العدوانية التي تمارسها الدول الغنية الكبيرة التي تستطيع أن تغرق السوق ببضائع رخيصة وجيدة تقضي على المنتجات الأصيلة الوطنية.

❋ ❋ ❋

إن القضاء على الاقتصاد الوطني الأصيل ليس أقل خطورة من القضاء على القيم الأخلاقية والدينية التي يقوم عليها المجتمع، وهدفنا يجب أن يكون تحويل فقرنا إلى سلاح للتقشف أو المقاطعة للمنتجات الأجنبية التي تسيطر على أسواقنا بحجة الليبرالية، إن فقرنا تستخدمه القوى الأجنبية الآن وسيلة لإذلال شعوبنا وإخضاع دولنا وحكوماتنا وعلينا نحن أن نستخدمه وسيلة للتقشف ومقاطعة منتجات الدول المستكبرة الظالمة.

هذا هو الطريق الاقتصادي للإنقاذ والمقاومة الشعبية السلمية الذي ندعو إليه.